الفصل الرابع

البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العالم الثالث

وجهة نظر اتجاه التبعية

أولا: ظهور اتجاه التبعية.

ثانيا: المنطلقات النظرية والمنهجية لمدرسة التبعية.

ثالثا: نظرية التبعية وإشكالية التخلف في العالم الثالث.

رابعا: الدولة والبناء السياسي في العالم الثالث.

خامسا: في نقد نظريـــة التبعيـــة.

أولا: ظهور اتجاه التبعية:

شكلت مدرسة التبعية أحد الاتجاهات البديلة، لدراسة مواضيع التنمية والتخلف، وقد كان ظهورها نتيجة طبيعة لعجز الاتجاهات والمداخل المطروحة في تفسير التخلف، ومن ثم كان هذا الاتجاه النظري منذ ظهوره يسعى إلى إيجاد نظرية متكاملة ومتميزة لتفسير تخلف العالم الثالث.ففي أواخر عام 1950 تحول التراث العلمي إلى رؤية جديدة للعلاقات الدولية، تعارض النظريات السائدة وهذه الرؤية صادرة عن تصور ماركسي للعلاقات الاجتماعية، فبينما كانت النظريات السائدة – اتجاه التحديث – تحدد موقع عوائق التنمية داخل مجتمعات العالم الثالث وفي تنظيمها الاجتماعي والاقتصادي كما في ثقافتها أيضا، فإن الباحثين الماركسيين الجدد قد تصوروا التخلف نتيجة مباشرة للنظام الرأسمالي الدولي، وللنقل عنه وبعبارة أخرى يفهمون تخلف العالم الثالث على أنه نتيجة مباشرة لاستغلال هذا العالم، من جانب الدولة الرأسمالية، ويذهبون إلى أن النظام الرأسمالي لا يزال يحدد العلاقات الدولية، فالتخلف وفقا لهذا المنظور هو نتيجة لتطور النظام الرأسمالي الدولي وليس منشأه من داخل مجتمعات العالم الثالث(1)، وهذا ما كانت تتجاهله النظريات التي كانت تتصدى لهذه المواضيع، وفي نفس الإطار – أي ظهور هذا الاتجاه – يقول "فوستر كارتر": <أنه يمكن التدليل على بروز هذا الإطار المرجعي من خلال الأزمة المنهجية والإيديولوجية التي تعاني منها مدرسة التحديث >(2)، حيث يقال دائما أن فكرة المجتمع التابع قد ظهرت كرد فعل للأزمة التي عانت منها النظريات الاقتصادية، الاجتماعية والليبرالية، فقد ذهب البعض إلى القول بأن أعمال "جندر فرانك" – وهو ما أوائل الدعاة إلى هذه الفكرة – كانت استجابة لقصور المنهج النظري الموجود والمتمثل في أعمال "والت روستو" وغيره، كما يؤكد آخر أن عقم نظرية التنمية التي سادت في الخمسينات من هذا القرن، والتي ترتب عن نقدها ظهور النموذج النظري، الذي يؤكد على أن العوامل التي كانت تعتبرها هذه النظرية عوامل ضرورية لتنمية مجتمعات العالم الثالث، هي نفسهاالتي تتسبب في تخلف هذه المجتمعات(3).

---

(1)- فليب بربار وبيار دولنار كليز. الإمبريالية. ترجمة عيسى عصفور. بيروت. منشورات عويدات. 1982. ص ص 95-96.

(2)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 49.

(3)- أحمد زايد. البناء السياسي في الريف المصري. تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة. القاهرة. دار المعارف. 1981. ص 162.

وقد حاول "أحمد زايد" تطوير فكرة مؤداها أن هذه النظرية قد ظهرت كرد فعل للأزمة الماركسية، في فهم البناء الاجتماعي، السياسي لمجتمعات العالم الثالث، فمن المحقق لديه أن الفكر الماركسي قد انصب أساسا على مجتمعات أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر ولم يهتم "ماركس" بمجتمعات العالم الثالث (أو مجتمعات خارج أوروبا في وقته) إلا بالقدر الذي يخدم نظريته عن الرأسمالية، وقد ترتب على ذلك أن تعددت تفسيرات الماركسية عندما حاول الماركسيون المحدثون وضع تفسير للتكوينات الاجتماعية التي تقع خارج نطاق العالم الثالث، وحتى الماركسيون الكلاسيكيون ساروا على هذا الخط، ولم يتطرقوا إلى تحليل البناء الاجتماعي لهذا الجزء من العالم إلا بالقدر الذي يساهم ويخدم نظرياتهم، بل قد نجد تعارضا شديدا بين الماركسيين الكلاسيكيين وهذا الاتجاه الحديث.

فلقد توقع الماركسيون الكلاسيكيون أن تؤدي تنمية الرأسمالية إلى حالة من التماثل في أساليب الإنتاج، وفي مستويات المعيشة للجزء الأساسي والأكثر من جميع سكان العالم. ولقد كان كل من "ماركس ولينين" يركزا على عدم حدوث هذه العملية بشكل متساو، ولكنهما لم يتوقعا اتساع الفجوة بين المناطق المتقدمة والمتخلفة، فلينين نفسه يرى أن تصدير رأس المال يؤثر إلى حد بعيد على وقف وتعطيل التنمية في الدول المصدرة لرأس المال، ولكن هذا الذي تحدث عليه كل من "ماركس ولينين" لم يحدث، بل حدث العكس تماما، فقد زادت التبعية والتخلف في مقابل تطور وتنمية البلدان الرأسمالية على حساب هذا التخلف، وهذا ما دفه بـــ"فرانك" إلى القول: < إنني أؤمن مع "بول باران" بأن الرأسمالية عالمية وطنية هي التي حققت التخلف في الماضي، وهي مازالت تخلق التخلف في الحاضر >، ويبدو واضحا هذا الانفصال الشديد بين هذا الكلام والماركسية الكلاسيكية التي كانت ترى أن تطور البرجوازية يؤدي إلى التمثل في نمط الإنتاج وفي طرق الحياة[1].

وقد ذهب مفكرون آخرون من نفس الاتجاه إلى أن البلدان المتخلفة مولت قسطا من تطور البلدان المصنعة، وتستمر اليوم بتأمين التراكم على الصعيد العالمي إلى حد كبير. وتعتبر هذه الفكرة من أهم ما يركز عليه "سمير أمين" في أحد أطروحاته، ويظهر ذلك جليا في كتابه "التراكم على الصعيد العالمي" فهذا التصور عن العلاقات الاقتصادية له صلة بأطروحة

---

(1)- عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري. *علم اجتماع التنمية*. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. 1984. ص ص 160-161.

"روزا لكسمبورج" (R. Luxemburg) القائلة بأن تحقيق فائض القيمة يتم في الأطراف ما قبل الرأسمالية، وبأن انتقال هذه الأطراف إلى الرأسمالية يؤدي إلى أزمة في تحقيق فائض القيمة، ولا بد من وجود الأطراف لاشتغال الرأسمالية، التي سرعان ما تنهار إن اختفت الأطراف ما قبل الرأسمالية[1].

فقد ذهب أحد الماركسيين المهتمين بالاقتصاد السياسي إلى أن "روزا لكسمبورج" تعتبر من أوائل الذين درسوا موضوع التخلف ودفعوا به إلى الأمام، وبالرغم من أن تحليلاتها يعتريها بعض النقص، إلا أنها بالمقارنة من بعض معاصريها تعتبر رائدة في هذا المجال[2].

وأيا كان الأمر سواء أزمة الماركسية، أو الأزمة التي عانت منها النظرية الاجتماعية والاقتصادية الغربية، أو تطوير أفكار "روزا لكسمبورج" أو غيرها فقد جاءت نظرية التبعية محاولة دراسة البناء الاجتماعي لدول العالم الثالث، وبالتالي تفسير التخلف والتبعية المتزايدة للرأسمالية العالمية. ولإنجاح هذه المهمة فقد استطاعت هذه المدرسة إيجاد المصطلحات والمفاهيم والمقولات الخاصة بها، والتي تميزها عن الاتجاهات الأخرى، وقد أصبحت هذه المصطلحات والمقولات من الأمور المميزة لهذا الاتجاه، زيادة على كونها من العناصر المشتركة بين ممثلي هذا الاتجاه، ورغم بعض التحفظات والانتقادات التي يبديها البعض حولها إلا أنها مازالت تمثل ركيزة من ركائز هذا الطرح النظري. ومن بين هذه المصطلحات والمفاهيم، المركز (centre) والمحيط (Peripheri) وقد كان أول من استخدم هذين المصطلحين "راوول بريبتش" العالم الاقتصادي الأرجنتين، وذلك عندما كان سكرتير اللجنة الاقتصادية الخاصة بأمريكا اللاتينية والتابعة للأمم المتحدة (E.C.L.A) وقد ذهب "بيار سلاما" (P. Salama) إلى أن المركز والمحيط يشكلان الاقتصاد العالمي فالمحيط، هو المصطلح الملائم الذي يشير إلى مجموع الدول المتخلفة، ويضيف نفس الكاتب < أننا نجد طرحا أوليا لمصطلحي المركز والمحيط في الأعمال التي تناولت التخلف لـ"روزا لكسمبورج" ثم بعد ذلك تبنتها أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية[3]، وهو بذلك يريد أن يطرح طرحا جديدا، مفاده أن أساس هذين المصطلحين يرجع إلى "روزا لكسمبورج" وليس إلى "راوول بريبتش">.

---

(1)- عدي الهواري. *الاستعمار الفرنسي في الجزائر*. بيروت. دار الحداثة. 1983. ص 202.

(2)- P. salama, et J. valier. *Une introduction à l'économie politique*. Paris. P.C.M. 1981. P 14.

(3)- P. salama, et J. valier. *L'industrialisation dans le sous développement*. Paris. P.C.M. 1982. P 08.

ومن أمريكا اللاتينية انتقل التعبير إلى أن الأدب الماركسي المعاصر، وكان في مقدمة من تبناها "فرانك" و"سمير أمين" وذلك بهدف بناء طرح نظري يفسر العلاقة التي تربط العالم الرأسمالي المتقدم ودول العالم الثالث. وفي السنوات الأخيرة الماضية طرأت بعض التغييرات على مستوى النسق المفاهيمي لهذا الاتجاه، فلم يعد تقسيمها ثنائيا "مركز – محيط"، فقد أضاف الباحث الأمريكي "والرشتين" (I. Wallerstein) مصطلح أشباه المحيط أو نصف محيطية، وهو يقول في هذا الصدد لمقولات "المركز والمحيط"، يجب إضافة مقولة ثالثة وهي البلدان شبه أو نصف الطرفية أو (بلدان بديلة Pays Relais) وهذا هو المصطلح الذي اقترحه "سوريت – كنال" (Suret- canale) وهذه البلدان هي تلك التي تشبه إحدى نشاطاتها الاقتصادية بعض ما يوجد في البلدان الطرفية بالنسبة للمركز، والجانب الأخر يشبه بلدان المركز بالنسبة للبلدان الطرفية. ويذهب "والرشتين" إلى أن هذه البلدان النصف الطرفية لها وظيفتان، فمن جهة أولى: وظيفة نزع الاستقطاب السياسي للنسق، تقلل من تناقض مركز/ محيط. ومن جهة ثانية: هذه البلدان نصف طرفية تشكل دوما قطع غيار موجهة لأخذ مكانها في دول مركز[1]، وهي بذلك أقرب إلى دول المركز منها إلى دول المحيط. هكذا راح البحث عن نظرية وعن مفاهيم يمكن أن يفسر بها هذا الوضع الخطير والغريب، تبعية – تخلف، وقد جاءت الخطوة الأولى التي تفسر التخلف في مجتمعات العالم الثالث، في صياغة هذه النظرية، من عالم الاقتصاد "بول باران" الذي ذهب إلى القول بأن تاريخ تخلف مجتمعات العالم الثالث لا ينفصل عن تاريخ العالم المتقدم، وأن تخلف هذا العالم هو نتيجة لنمو وتقدم أجزاء أخرى من العالم، فالتوسع الرأسمالي من أجل المزيد من الحصول على الفائض من الخارج قد أدى مع وجود تعاون السلطات المحلية إلى ظهور نمط رأسمالي متخلف بدلا من أن يؤدي إلى ظهور نمط رأسمالي متقدم، ذلك أن الفائض يتم نقله إلى مركز العالم الرأسمالي، الأمر الذي يؤدي إلى ازدهار هذا المركز، في مقابل تخلف وركود التوابع التي تدور في فلكه[2].

هكذا ينشأ التخلف الذي أدى إلى وضع تبعية العالم الثالث للعالم الرأسمالي المتقدم، فالمركز يعتبر المسؤول الأول عن هذا الوضع المزدوج "تخلف – تبعية" الذي لم يكن تعرفه التوابع قبل التقائها بالاقتصاد الرأسمالي، وفي هذا الإطار كتب "تيودونيو دوسانتوس"

(1)- I. WALLERSTEIN. "L'économie-Monde".*in Connaissance du Tiers Monde*. Cahier Jussieu. Université Paris 7. 1978. PP 101-102.

(2)- أحمد زايد. البناء السياسي. مرجع سابق. ص 168.

T.DOSANTOS)من هذه الأزمة (أزمة نموذج التطور ومشروع التطور)، ولد مفهوم التبعية كعامل يمكن بواسطته شرح هذا الوضع الغريب، ويتعلق الأمر هنا بشرح لماذا لم تتطور بنفس الطريقة التي تطورت بها البلدان الأخرى؟[1] وطبقا لرأي "دوسانتوس" (أحد أهم المنضرين المحدثين لمدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية) فإن حالة التبعية يمكن وصفها بأنها حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول، بالتطور والتوسع في اقتصاد آخر، تتبع له الاقتصاديات الأولى أن العلاقة التبادلية بين اقتصاد أو أكثر وبين هذه وبين العالم تأخذ طابع التبعية عندما تستطيع بعض الدول (المسيطرة) أن تتوسع وأن تعتمد على ذاتها، بينما الدول الأخرى (التابعة) لا تحقق ذلك إلا بانعكاس لهذا التوسع الذي قد تكون له آثار إيجابية أو سلبية على تنميتها.

ويفرق "دوسانتوس" بين ثلاثة أنواع من علاقات التبعية:

التبعية الاستعمارية: التي يسيطر فيها رأس المال المالي ورأس المال التجاري بالتحالف مع الدول الاستعمارية.

التبعية المالية، الصناعية: في نهاية القرن التاسع عشر، حيث سيطرة رأس المال الكبير في المراكز المسيطرة عليها، وتوسع في الخارج في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية مما أحدث ما يمكن أن نطلق عليه تنمية متجهة للخارج.

التبعية التكنولوجية، الصناعية: التي ترتكز على الاستثمارات بواسطة الشركات الدولية النشاط في صناعة موجهة إلى السوق الداخلي في البلاد المتخلفة[2].

وفي امتداد هذا النوع من التفسير أعد مؤلفون كثيرون مثل: "كاردوزو وفالتو" (CARDOSO et FALETO) نظرية نوعية تسعى إلى تحليل الوضع الخاص من تبعية أمريكا اللاتينية للولايات المتحد الأمريكية، ويلح هؤلاء المؤلفون على الترابط القائم من جراء وضع التبعية بين نمو البلدان الرأسمالية الصناعية، وتخلف قارة أمريكا اللاتينية التي تحافظ على التخلف بل تقويه[3]، وانطلاقا من هذا الموضوع الرئيسي لهذا النهج النظري يمكن عرضه كما يلي، إنشاء وتكرار وتنمية علاقة بنيوية من الترابط غير المتماثل بين المركز والمحيط في إطار النظام الرأسمالي الدولي، إنما ينتج عنه تخلف المحيط واستغلاله من جانب المركز.

---

(1)- عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري. مرجع سابق. ص ص 45-46.

(2)- محمود عبد الفضيل. *الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1982. ص 27.

(3)- فليب برنار وبيار دولناركليز. مرجع سابق. ص 97.

وبعبارة أخرى أن نمو المركز وتخلف المحيط عنصران متممان لعملية واحدة ولا يمكن فصلها، مما يستتبع أن يكون نمو المركز مصحوبا بتخلف المحيط[1].

إن هذا التيار الجديد والذي ينحدر في الأصل من أطروحات كل من "بريبتش وسنجر" (SINGER)، يفسر تخلف العالم الثالث عن طريق عامل خارجي متمثلا ذلك في الإمبريالية وما نجم عنها، وهذا الاتجاه الذي نعرفه اليوم باتجاه التبعية وبعد سنوات من التبلور انقسم إلى قسمين رئيسين:

الأول: يساري راديكالي، من بين مؤسسيه "ايمانويل" و"سمير أمين" و"سيغل" (SAIGAL).

الثاني: وضعي من بين ممثليه الأكثر بروزا "فرتادو" (FURTADO) <عالم الاجتماع البرازيلي>.

واتجاه التبعية يحاول فهم حقيقة التخلف من خلال عامل خارجي كما سبق القول، ويمكن صياغة ذلك عبر السؤال التالي: ما هو تأثير الاقتصاديات الغربية المتطورة على الاقتصاديات المتخلفة؟

وفي أغلب الأحيان فإن هذه الأطروحة تحاول دوما الانطلاق من قضية معينة وهي امتلاك الفائض من طرف المركز وذلك على حساب التشكيلات الاجتماعية المحيطة، مع تأثير هذا الاستحواذ (الفائض) على بنية التخلف، وفي المقابل يوجد تيار ثان حاول بناء أطروحة أو إشكالية داخلية مع البقاء داخل إطار تأثيرات العلاقات الاقتصادية الدولية على البناء الداخلي للتشكيلات المتخلفة، هذا الاتجاه بدأ مع "فرانك" حول موضوع وحدة التشكيلات الاجتماعية المتخلفة، مبنية على نزع الفائض حسب سلسلة متروبول – تابع[2].

ويرى "بالوا" (CH. PALLOIX) أن النموذج النظري لـ"فرانك" يتكون من أربعة عناصر ترتبط ببعضها البعض وهي: 1-الاستقطاب بين المتروبول-التابع. 2-علاقة السيطرة.
3-الانحراف في مستوى القوى الإنتاجية وإعادة الإنتاج الموسع للرأسمال الاجتماعي.
4-الاستحواذ على الفائض[3].

ومن خلال النقطة الأولى يرى "فرانك" أن الاستقطاب بين المتروبولات(METROPOLES) والتوابع (STELITES) يمتد ضمن سلسلة تتدرج حتى داخل البلدان التابعة نفسها، من خلال علاقة العواصم (المدن الرئيسية) بالتوابع (الأرياف).

---

(1)- نفس المرجع. ص 98.

(2)- CH. PALLOIX. «Critique de l'économie Politique du Tiers Monde» *In Connaissance du Tiers Monde*. OP cit. PP 161-162.

(3)- كرستيان بالوا. *الاقتصاد الرأسمالي العالمي*. ترجمة عادل عبد المهدي. بيروت: دار ابن خلدون. الطبعة الثانية. 1980. ص 190.

وسوف نحاول في الصفحات اللاحقة تسليط الضوء على أهم أفكار هذه المدرسة وأطروحاتها الأساسية وتفسيرها لتخلف العالم الثالث.

ثانيا: المنطلقات النظرية والمنهجية لمدرسة التبعية:

أخذت مدرسة التبعية منذ بروزها في نهاية الخمسينات من هذا القرن اتجاها نظريا ومنهجيا يختلف جذريا عما سبقه من اتجاهات، فلأول مرة يظهر اتجاه يأخذ من العالم الثالث موضوعا رئيسيا له محاولا الوصول إلى تفسير تخلفه وتبعيته مستخدما في ذلك منهجا تاريخيا بنيويا يؤخذ كنقطة انطلاق النظرة التاريخية الكلية "لآدم سميث" والتحليل الديالكتيكي التاريخي لـ"كارل ماركس" في محاولة لتكوين نظرية عالمية في التنمية والتخلف، مؤسسة على التاريخ الحقيقي للعالم وعلى الأبنية الاجتماعية[1]، وذلك من خلال صياغة عدة فرضيات والتحقق منها عبر العديد من البحوث والدراسات من أبرزها رفض نمط الإنتاج الرأسمالي، واشتقاقاته السياسية والحضارية كمخرج وحل لواقع التخلف في دول الأطراف، وتفترض هذه النظريات عدم تطابق مصالح دول الهامش والاستثمارات الأجنبية والمساعدات المادية والتنظيمية القادمة من دول المركز الصناعي، أما الحال الوحيد لواقع التخلف فهو فك الارتباط بالنظام الرأسمالي، وفي نفس الوقت تطبيق المنهج الاشتراكي[2]، وهذه الفكرة الأخيرة بالذات من أهم الأفكار التي يركز عليها الاتجاه الراديكالي داخل هذه المدرسة وعلى رأسهم "سمير أمين".

فعلى النقيض من مفاهيم الانتشار التي تعتبر النمو عملية إيجابية تتمثل في عملية استيراد تقوم بها المجتمعات النامية أو اقتراض لما هو موجود في المجتمعات المتقدمة، فإن علماء نظرية التبعية يعتقدون أن أثر العوامل الخارجية هو بالضرورة أثر سلبي ويتخذ شكل الضغط والتأثير من عواصم الدول المتقدمة وعلى الدول النامية الهامشية، إن أهم ما يميز نظرية التبعية أنها ترى أن عملية النمو في الدول النامية تحدث كرد فعل للتوسع الدول المسيطرة وأنها بالتالي موجهة أساسا لخدمة حاجات هذه الدول واقتصادها، أو لخدمة الاحتياجات الخارجية على حساب الحاجات الوطنية[3]، فالنظام الرأسمالي منذ ظهوره وهو يتوسع ويتطور على حساب تخلف واستغلال دول العالم الثالث مستعملا في ذلك آليات وميكانيزمات متعددة ومتغيرة لكي تمكنه من إحكام سيطرته على اقتصاديات هذه الدول و قد أدى به ذلك – أي النظام الرأسمالي والقائمين عليه – إلى تطوير اتجاها نظريا – اتجاه التحدث – موهما الدول المتخلفة أن هذا

---

(1)- A.G. Frank. *L'accumulation Dépendante*. Paris. Antropos. 1978. p 18.

(2)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص ص 55-56.

(3)- هيدي. مرجع سابق. ص 76.

الاتجاه هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن تلك النظريات والنصائح لم تؤد إلا إلى مزيد من التخلف والتبعية، من هنا جاءت نظرية التبعية منطلقة من فكرة محورية تعاند الفكرة التي تقوم عليها نظرية التحديث، فإذا كانت هذه الأخيرة ترجع التخلف الذي تعيش فيه بلدان العالم الثالث إلى طبيعة الثقافة التقليدية الجامدة لشعوب هذه البلدان وعدم الاحتكاك المكثف بالثقافة الغربية الحديثة، فان نظرية التبعية تقرر بداءة أن مثل هذا الاحتكاك المكثف كان موجودا وما يزال وهو واقع تاريخي وحاضر ولكنه لم يفرز تغيير ولا تنمية، وإنما أدى إلى تكريس التخلف وتدعيمه ولم يؤد هذا الاحتكاك إلى أن يتحول المجتمع التقليدي إلى مجتمع حديث، أو حتى صورة قريبة منه، بل أدى إلى ظهور نمط من التغيير هو التخلف بعينه، لقد أدى إلى ما يسميه البعض تنمية التخلف في الدول التابعة[1]، حيث تؤدي هذه الوضعية إلى ربط الاقتصاد والمجتمع التابع بدول المركز التي تعمل على تمتين هذه العلاقة عبر خلق تحالفات مع بعض طبقات المجتمع التابع - البرجوازية - وينتج عن ذلك أن يقوم البناء الطبقي والسياسي في المجتمعات التابعة على تدعيم هذه العلاقة وتوطيدها.

وعند تفحصهم للخصائص الاجتماعية المحلية في الدول النامية الناتجة عن هذه العلاقة فهم يرفضون كثيرا من الافتراضات عن المجتمعات النامية ويعتبرونها أساطير ليس إلا يقوم ببثها والترويج لها دعاة نظرية الحديث، ويشير "ستافنهاجن" (R.STAVENHAGEN) إلى سبعة من الافتراضات أو التعليمات:

1- أن هذه المجتمعات ثنائية بمعنى أنه يتواجد فيها قطاع حديث وآخر تقليدي ولم يصل بعد للمرحلة المتقدمة.

2- أن التقدم سيأتي عن طريق استيراد المنتوجات الصناعية للمناطق المتخلفة والتقليدية.

3- أن وجود المناطق الريفية التقليدية يشكل عائقا للنمو.

4- أن هم النخبة من العاملين في قطاع التجارة والصناعة هو كسر مركز القوة للطبقة الاقتصادية الحاكمة.

5- أن التطور يعتمد على نمو طبقة ديناميكية وطنية وتقدمية.

6- أن التكامل الوطني هو نتيجة الامتزاج العرقي.

---

(1)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص 41-42.

7- أن التقدم سيخلق عن طريق التحالف بين عمال المدن والفلاحين في الأرياف.

أما التفسيرات المقابلة المقترحة فتتكون من عدة اقتراحات أهمها: الاستعمار الداخلي، الجمود، الهامشية وعدم التأميم.

1- الاستعمار الداخلي: فيفسر بأنه علاقة السيطرة التي تتمتع فيها القوى الرئيسية على الدول التابعة تتكرر على المستوى المحلي عن طرق سيطرة جماعات محلية مرتبطة بحكومات أجنبية وشركات متعددة الجنسيات على الفئات الفقيرة في المجتمع.

2- ويشير الجمود وحالة الخمول إلى عدم القدرة على النمو الذاتي، إذ أن التخلف أصبح واقعا مستمرا وثابتا بدل أن يكون حالة مؤقتة.

3- أما مفهوم الهامشية فيعني أساسا وجود ظاهرة عدم المشاركة عند نسبة كبيرة من الدول النامية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما عملية عدم التأميم فهي نتيجة حتمية للعوامل الأخرى، وتتخذ هذه العملية التضحية بمصالح الأمة من طرف أشخاص لهم ولاءات أجنبية أو على الأقل يتصرفون بطريقة تفضل الدولة الأجنبية، ويناقش "جاكور ايبيه" ثلاثة أشكال لعملية التضحية بمصالح الأمة وهي الشكل الاقتصادي والثقافي والسياسي.يتمثل الجانب الاقتصادي بخلق الوسائل الوطنية للإنتاج وتحويلها إلى عملاء أجانب، أما فيما يتعلق بالجانب الثقافي فيعني الاعتماد على مصادر أجنبية للمعرفة التكنولوجية والعملية، أما الجانب العسكري السياسي فيتعلق بظهور الحكومات العسكرية بسبب الفشل في ظهور أنظمة سياسية وحكومات تحاول الجمع بين الدكتاتورية السياسية والليبرالية الاقتصادية مما يفرض التبعية الاقتصادية والثقافية[1] التي هي من دون شك نتيجة للعلاقات غير المتكافئة بين دول المركز ودول المحيط، فكل المظاهر السابقة هي نتيجة لهذه العلاقة التاريخية التي ربطت العالمين معا منذ ظهور النظام الرأسمالي، وليس لأسباب داخلية كامنة في البناء التابع وثقافته المحلية.

وفي تحليلها لمشكلة التخلف تتميز مدرسة التبعية بمنظور تاريخي، وتربط هذه النظرية

---

(1)- هيدي. مرجع سابق. ص ص 79-80

بين التخلف كعملية ومسار النمو الرأسمالي في أوروبا الغربية، وأهم سمات هذا التمييز أنه لا يتم بصورة عشوائية وإنما يتكون كنظام تتغير آلياته وأدواته دون أن يتغير جوهره وخصائص علاقاته، وتؤدي التغييرات في آليات التبعية إلى تغييرات مواكبة في الأنساق السياسية والاجتماعية التابعة، فيؤكد "سنكل" (SUNKUL) أن التبعية تنتج عن علاقات دول المركز، مع الدول التابعة، في نظام أو نسق عالمي، يحدث مزيدا من الاستقطاب، حتى داخل الدول التابعة نفسها، مما يجعل التبعية محصلة لعملية التفاعل الجدلي بين الاستقطاب الداخلي والخارجي[1].

أما من الناحية المنهجية، فإن نظريات التبعية تبرز أهمية البدء من النظام الرأسمالي العالمي، كوحدة تحليلية أساسية، لكي يتم بعد ذلك استيعاب دور العوامل الخارجية في التكيف والتأثير على النمو أو عدم النمو الاجتماعي والاقتصادي في دول الأطراف، لكن رغم هذا التأكيد التحليلي على العوامل الخارجية، فإن كتاب التبعية يركزون على الآليات الداخلية والتشوهات البنيوية لدول الأطراف، والناجمة عن الانتشار الكوني للرأسمالية[2].

ومن جهة أخرى، يذهب أصحاب اتجاه التبعية إلى وجود نظام عالمي واحد، وهذا العالم يتميز بانقسامه إلى قسمين غير متكافئين من التشكيلات الاجتماعية الدول الرأسمالية المتطورة، أو ما يطلق عليها دول المركز، التي تشكل الشق الأول من هذا العالم، بينما تمثل التشكيلات الاجتماعية المتخلفة، أو دول المحيط الشق الثاني من هذا النسق العالمي. ولكن أصحاب هذا ا لاتجاه في دراستهم للنظام الاقتصادي العالمي يرون أن هناك سوقا واحدة وهي "السوق الرأسمالية". وهم بذلك لا يعترفون بالتقسيم الذي يذهب إلى أن هناك كتلة رأسمالية وأخرى اشتراكية ومنها العالم الثالث. وفي هذا الصدد يقول "سمير أمين" ليست هناك أكثر من سوق عالمية واحدة، ذلك أن السوق الرأسمالية تشترك فيها – بشكل هامشي – دول الكتلة الاشتراكية، ذلك أنه لا شيء يخول لنا – على هذا الصعيد – أن نعتبر الممارسة التي تقوم بها روسيا وأوروبا الشرقية مع باقي أجزاء العالم، مختلفة عن تلك التي تقوم بها القوى الغربية النامية أي المتقدمة[3].

---

(1)- نادية رمسيس. مدخل التشكيلات الاجتماعية. مرجع سابق. ص 42.

(2)- نفس المرجع. ص 43.

(3)- سمير أمين. التراكم على الصعيد العالمي. مرجع سابق. ص ص 135-136

أما عندما يذهب منظروا التبعية إلى دراسة وتحليل البناء الاجتماعي في المجتمعات التابعة فإنهم يتفقون على أنه بناء تابع متخلفة، محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولي، وبالتالي فإن هذا البناء لا يفهم إلا بربطه بالنظام الرأسمالي العالمي، وقد ذهب "فرانك" في تعقيده هذه القضية إلى القول بأن تاريخ العالم ما هو إلا تاريخ واحد، ومن ثم فإن التنمية والتخلف وجهان لعملية واحدة من حيث أنهما نتاج التوسع الرأسمالي الذي تغلغل في أعماق أكثر القطاعات انعزالا في المجتمعات المتخلفة[1]، وقد ترتب على ذلك أن أصبح المركز يتحكم في كل ما يحدث في المجتمعات التابعة التي هي النتاج الطبيعي للتطور التاريخي للنظام الرأسمالي.

إن مفهوم تقسيم العمل الدولي يحتل أهمية خاصة في تفسير تخلف الدول التابعة وتقدم الدول المتقدمة، فمنذ عصر الكشوف الجغرافية والاستعمار الاستيطاني مالت الدول المستعمرة (بكسر الميم) إلى التخصيص في تصنيع المنتجات الأولية التي كانت تنتجها الدول المستعمرة (بفتح الميم) ومعنى ذلك أن ظاهرة التقسيم الدولي للعمل كانت نتاجا للتطور الرأسمالي، ذلك التطور الذي يفرض على دول العالم تفاوتا اجتماعيا واقتصاديا شديدا[2]، فلقد أدت سيطرة المركز على التكوينات الاجتماعية المختلفة إلى أنه أصبح يحدد أنواع الأنشطة التي تمارس في هذا البلدان المتخلفة والتابعة، فبعض هذه البلدان فرض عليها أن تكون من المنتجين الأساسيين للمواد المعدنية أو المنتجات الزراعية مع قطاع صناعي محدود نسبيا، أو دون قطاع صناعي وتنزع الأنشطة الحديثة في هذه البلدان إلى أن تكون ذات توجه نحو التصدير مع مشاركة مهمة من جانب الفروع التابعة للشركات عبر الوطنية (متعددة الجنسيات) وفي تلك الحالات حيث يكون هناك قطاع صناعي كبير نسبيا، فإن هذا القطاع يكون ذا توجه نحو التصدير في البلدان الصغيرة التي تتميز برخص اليد العاملة، مما يسفر عنه أنظمة هروبية تابعة للشركات عبر الوطنية (مثل هونغ كونغ، كوريا الجنوبية) أو قد يكون التركيز على إحلال الواردات عندما تجد الشركات غير الوطنية سوقا داخليا تستغلها كما هو الحال في بلدان كثيرة مثل البرازيل والمكسيك[3].

---

(1)- أحمد زايد. البناء السياسي. مرجع سابق. ص 171.

(2)- السيد الحسيني. التنمية والتخلف. مرجع سابق. ص ص 139-140.

(3)- أندريك اوتيزا. <الاعتماد الجماعي على الذات>. في أندريك اوتيزا وآخرون. الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب. 1985. ص 11

إن مثل هذه الحالات ترجع في أساسها إلى النظام الرأسمالي العالمي في سعيه الحثيث لتعظيم فائض القيمة من جهة وربط هذه البلدان به ربطا محكما وجعلها تدور في فلكه بحيث يستطيع المركز الرأسمالي تحديد كل صغيرة وكبيرة في التوابع من جهة ثانية، فبنية التخلف والتبعية وإن كانت عملية تاريخية ساهم المركز فيها إلى حد كبير، فإنه مازال إلى حد الآن يساهم فيها وبأشكال عديدة ومتنوعة، وقدر عبر "فرانك" عن ذلك أبلغ تعبير إذ يمكن تلخيص وجهة نظره في أن دول أمريكا اللاتينية قد خضعت لاستعمار أوروبي ارتبط بتوسيع رأسمالي تجاري وما لبث اقتصاد هذه الدول أن ارتبط ارتباطا عضويا تابعا بالاقتصاد العالمي، ولقد كانت كل دولة أمريكا اللاتينية خلال فترة الاستعمارية تنتج من أجل التصدير للدول الاستعمارية، واستنادا إلى ذلك يذهب "فرانك" إلى أن أكثر دول أمريكا اللاتينية تخلفا كانت تلك التي شهدت نشاطا ملحوظا في مجال تصدير المنتجات الأولية، وهنا نجد "فرانك" يؤكد أنه من العبث ربط التخلف بالإقطاع، ذلك أن النظام الرأسمالي قد ظهر ككوكب ضخم يستغل نسقا مؤلفا من توابع[1].

أما عندما ينتقل منظروا التبعية إلى وصف الحل بالنسبة لهذه الوضعية التي يعاني منها العالم الثالث، تبعية، تخلف، فإن هناك شبه اتفاق على أن الحل الاشتراكي وفك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي هو العمل الوحيد والإجراء المناسب للدول التابعة للتخلص من هيمنة هذا النظام الرأسمالي.

وفي هذا الإطار يرى "فرانك" وغيره من منظري التبعية أن الطريقة الوحيدة لإيقاف استغلال الفائض هو بقطع سلسلة التبعية التي ينتقل بواسطتها هذا الفائض، وأن من يستطيع عمل ذلك هم فقط الطبقة العاملة في العالم الثالث، وأن السلاح الفعال الوحيد هو الثورة الاشتراكية التي تزيل العملاء حلقة الوصل الضعيفة في هذه السلسلة[2]، ويشارك "فرانك" هذا الرأي كثير من الماركسيين المحدثين الذين يرون في الحل الاشتراكي والثورة الاشتراكية الحل الوحيد المطروح أمام العالم الثالث للتخلص من تخلفها وتبعيتها. ومن بين هؤلاء الماركسيين: (آرنست ماندیل، بول باران، بيير جاليه، هربرت ماركيور، لين بياو، فرانز فانون،

---

(1)- السيد الحسيني. التنمية والتخلف. مرجع سابق. ص 136-137.
(2)- اندرو وبيستر. مرجع سابق. ص 116.

فالكووسكي، سمير أمين وآخرون)، فالحل بالنسبة "لبول باران" هو إقامة اقتصاد اشتراكي مخطط وبالنسبة لـ"سمير أمين" فإن فك الارتباط وإقامة المجتمع الاشتراكي هو الحل، وهو نفس ما يذهب إليه "فرانك". وقد أكد "محبوب الحق" بأن ليس هناك من خيار أمام البلدان النامية سوى الانغلاق على نفسها تماما مثلما فعلت الصين من قبل وتبني أسلوب في الحياة مختلف ونموذج للاستهلاك أكثر ملاءمة وهذا يتطلب إعادة تعريف الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية وتصفية المجموعات ذات الامتيازات والمصالح وإعادة توزيع السلطة الاقتصادية والسياسية، وبالنسبة لـ"محبوب الحق" فإن على البلدان النامية أن تختار مجتمعا اشتراكيا حقيقية إذ أن الاختيار الرأسمالي لا يمكن أن يتم إلا في مجتمع على استعداد لتقبل اللامساواة في الدخول ولا يعني البديل الاشتراكي <الاشتراكية البيروقراطية> ولكنه يعني تغييرا أساسيا في الميزان السياسي للسلطة داخل هذه المجتمعات وإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة[1]، ورغم شبه الإجماع بين منظري التبعية على ضرورة الحل الاشتراكي كمخرج للوضعية التي تعيشها البلدان التابعة، إلا أن هناك من الكتاب من يقترح على هذه الدول البحث عن أفضل الطرق لتحقيق التنمية في ظل التبعية، مثل تايوان وكوريا الجنوبية التي حدثت فيها تنمية اقتصادية قوية داخل سياق التبعية.

وكخلاصة لما سبق فإذا كان منظروا التبعية قد نجحوا في تفسير تخلف وتبعية البلدان المختلفة فإن تصورهم للحل كان غامضا وربما تكون هذه نقطة ضعف هذا الاتجاه.

---

(1)- عبد القادر سيد أحمد. *المفاوضات بين الشمال والجنوب*. ترجمة عبد الحميد حاجيات وإبراهيم نايري. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1983. ص 83.

ثالثا: نظرية التبعية واشكالية التخلف فى العالم الثالث:

أولت مدرسة التبعية – منذ ظهورها – إيجاد نظرية متميزة لتفسير التخلف، بعدما عجزت الاتجاهات التقليدية والمتمثلة في مدرسة التحديث في ذلك، بل أدت مدرسة التحديث في كثير من الأحيان إلى ازدياد هذا الوضع – أي التخلف – أكثر من قبل وذلك عندما طبقت دول العالم الثالث نصائحها ونماذجها المستمدة من التجربة الغربية، والتي تختلف مجتمعاتها اختلافا جذريا عن مثيلاتها في العالم الثالث، لذلك يمكن القول أن نظرية التبعية تسعى في مهمتها هذه – أي تفسير تخلف العالم الثالث – إلى هدفين هما: دحض نظريات التحديث والاتجاهات التقليدية من جهة وتأسيس نظرية بديلة قادرة على تفسير الظاهرة، فمن جهة دحض نظريات

التحديث والاتجاهات التقليدية التي عجزت وفشلت في ذلك، فقد حاول "سمير أمين" القيام بهذه المهمة في كتابه "التراكم على الصعيد العالمي" والذي يحمل عنوانا فرعيا: نقد نظرية التخلف، وقع حاول فرانك أيضا القيام بنفس المهمة، فهو يقول في إحدى دراساته "هدفي هو تحطيم الحلقة المفرغة لنظرية التنمية فمعظم المنظرين المعاصرين في التنمية النيوكلاسيكيون أغلقوا على أنفسهم داخل إطار معين وهو انهم وضعوا الفقراء فقراء لأنهم فقراء، والأغنياء أغنياء لأنهم أغنياء، فبعض الاقتصاديين ومعظم كتاب العلوم الاجتماعية يذهبون إلى أن الفقراء يبقون فقراء لأنهم يفتقدون إلى رأس المال وروح المقاولة والمميزات الاجتماعية والثقافية والنفسية والسياسية للبلدان الصناعية الرأسمالية، والتي هي من وجهة نظرهم الشروط الضرورية الأولى لكل تنمية"[1].

أما من جهة إيجاد نظرية بإمكانها تفسير هذه الظاهرة والتي أصبحت مع مرور الزمن السمة المشتركة بين جميع دول العالم الثالث وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد صار أمرا عسيرا وبخاصة عندما أصبح واضحا انقسام العالم إلى قسمين غير متكافئين. فقد أدرك ممثلوا نظرية التبعية منذ ظهورها، أنه حتى يمكن تفسير التخلف وإيجاد نظرية في التنمية تتلاءم وواقع العالم الثالث يجب البحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الوضعية.

من هنا أخذ هذا الاتجاه في اعتباره الجانب التاريخي، لأن الرجوع إلى التاريخ هو وحده الذي يسمح باستقصاء أسباب وكيفية تكون هذا التخلف بغية تفسيره، وفي هذا الإطار يقول "فرانك" أن استنباط نظرية وافية في التنمية تتلاءم وواقع بلدان الأرض التي جعلت من تاريخها

---

(1)- FRANK. Op Cit. p 17.

الاقتصادي والاجتماعي سببا تخلفها الراهن، بيد أن اهتمام معظم المؤرخين ينصب على دراسة "المتروبولينيات" المتقدمة دون إيداء اهتمام كاف بتلك البلدان المستعمرة والمتخلفة. لذا نجد معظم المقولات النظرية وسياسات التنمية المستخلصة حصرا، من التجربة التاريخية لأقطار أوروبا وأمريكا الشمالية الرأسمالية المتقدمة، تختلف كثيرا عن تلك ومن ثم فإن النظريات المتوفرة عاجزة تماما عن الكشف عن تاريخ الجزء المختلف من العالم، والأسوأ من ذلك أن يدفعنا جهلنا بتاريخ البلدان المتخلفة إلى افتراض ماضيها، بل حتى حاضرها يشابه المراحل الأولى من تاريخ البلدان المتقدمة[1].

وإلى قريب من هذا المعنى يذهب "سمير أمين" إلى أنه عندما تتخلى نظرية التخلف الشائعة عن التفاهات غير العلمية التي تخلط بين "التخلف" و"الفقر" فإنها تتوصل في أفضل حالاتها إلى وصف مجموعة من الخصائص "الاقتصادية" التي تتصف بها بلدان العالم الثالث الحديث. أن تاريخ تطور "التخلف" الذي يشكل عملية تاريخية شاملة (لا اقتصادية فحسب) يختلط مع تاريخ توسع الرأسمالية وامتدادها وتكونه في منظومة عالمية متمفصلة ذات مركز وأطراف[2]. ولكن الاتجاهات التقليدية لا تريد – إداريا – الرجوع إلى التاريخ لتفسير التخلف لأن ذلك سوف يؤدي بها إلى الكشف عن أن تخلف العالم الثالث يرجع سببه إلى الهيمنة الاستعمارية وإلى آليات الرأسمالية، وهم لا يريدون إلقاء المسؤولية على بلدانهم، فالتخلف – من وجهة نظرهم – "حالة أصيلة" وجدت عليها هذه المجتمعات.

إن الآلية حكمت تطور نمو النظام الرأسمالي هي نفسها التي عملت على تخلف التوابع، وذلك من خلال آليات التراكم العالمي الذي عمل وما زال يعمل لصالح دول المركز، وقد أوضح "إيف لاكوست" أن تحطيم النظام الاجتماعي والاقتصادي ما قبل الرأسمالي في الدول الخاضعة من قبل الاستعمار كان عميق التأثير، بقدر ما كان هذا النظام يشكل كلا متماسكا في داخل كل مجموعة قروية أو قبلية، وبقدر ما كان فساد جزء من الأجزاء يؤدي إلى فساد الكل[3]، ولهذا يبدو من العبث البحث عن أسباب التخلف في جذور البلد المتخلف ما قبل

---

(1)- أندريه جندرفرانك. تطور التخلف. في بول سويزي وآخرون. *الإمبريالية وقضايا التطور في البلدان المتخلفة*. ترجمة عصام خفاجي. بيروت: دار بن خلدون. 1980. ص 102.

(2)- سمير أمين. التراكم... مرجع سابق. ص 355.

(3)- محسن عبد الإله. التبعية وإشكالية الاستقلال في العالم الثالث. المغرب نموذجها. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عين شمس. 1985. ص 126.

الرأسمالية بيد أن المادة الأثنولوجية استعملت أحيانا لتبرير السيطرة الغربية بتقديمها التشكيلات التي درستها وكأنها بدون تاريخ، وبالتالي جامدة، هكذا لا يكون للغرب أية مسؤولية في جمود المجتمعات الأن، فهذه الحالة سابقة عن التوسع الأوروبي[1]. وعلى الرغم من أن كتاب التبعية يجمعون على أن السيطرة الاستعمارية – الإمبريالية – كانت هي السبب في تخلف هذه المجتمعات، وكانت لها انعكاسات سلبية على أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقد ذهب البعض إلى التقليل من هذا العمل، وبالتالي التقليل من فوائد الأرباح التي حققتها الدول الرأسمالية، من جراء هذه السيطرة، فقد ذهب "بول بايروك" (P. BAIROCH) إلى أن الأرباح التي جمعها الغرب من مغامراته الاستعمارية، كانت هزيلة بالنسبة للاقتصاد الكلي، وأقل من الخسائر التي أدت إليها هذه المغامرات[2].

فمثل هذا الطرح ينطوي على مغالطات تاريخية كبيرة، فالفوائد التي جنتها الدول الاستعمارية كبيرة جدا، ولا يمكن تقييمها، فالعالم الثالث تعرض إلى عملية نهب واسعة النطاق – ولا يزال – من طرف هذه الدول. هكذا راح البعض يصور الدول الرأسمالية المتقدمة على أنها لا علاقة لها بتخلف دول العالم الثالث، وتفكك أبنيتها الاجتماعية، وتشوه اقتصادياتها إلى الحد الذي جعل "بتلهايم" يقترح استبدال مصطلح "البلاد المتخلفة" بمصطلح "البلدان ذات الاقتصاد المشوه"[3]، وبناء على هذا فإن فهم ما حدث وطبيعة ما يحدث الأن في الدول التابعة لابد أن يستند إلى فهم شمولي لجميع السمات البارزة خلال المرحلة الراهنة من تطوير القوى الإمبريالية الكبرى والتحولات الجديدة التي طرأت على النظام الرأسمالي العالمي وتأثير كل ذلك على البناء الداخلي للدول التابعة[4].

وقد ذهب "سمير أمين" إلى أن الحقبة الإمبريالية التي كانت السبب في تخلف العالم الثالث نتيجة للنهب واستغلال موارد هذا العالم وتكييفها لمصالحها، تنقسم إلى مرحلتين: الأولى من 1880 إلى 1940، والثانية من 1945 إلى ما بعد ذلك[5]، ففي المرحلة الأولى كان النظام الاستعماري يفرض على التقسيم الدولي أشكالا تقليدية تقتضي تخصص المستعمرات في إنتاج المواد الزراعية، بينما تقدم المراكز المتقدمة المواد الاستهلاكية المصنعة، في حين يتوجه

---

(1)- عدي الهواري. مرجع سابق. ص ص 111-112.

)- P. BAIROCH. *LE Tiers Monde Dans l'impasse*. Paris. Gallimard. 1971. P 242(

(3)- P. Jallee. L'impérialisme en 1970. Paris. P.C.M. 1973. P 169.

(4)- محسن عبد الإله. نفس المرجع. ص 134.

(5)- سمير أمين. *التطور اللامتكافئ. دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية*. ترجمة برهان غليون. بيروت: 1978. ص ص 147-148.

الرأسمال الأوروبي للاستثمار في الاقتصاد المنهجي والقطاعات المرتبطة بذلك (من مصارف وتجارة وسكك حديدية) وتمثل هذه المرحلة عصر ازدهار للرأسمالية التي ما لبث أن دخلت في طور الركود خلال الفترة ما بين الحربين، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية عرفت الرأسمالية – من جديد – مرحلة نمو في المراكز المتقدمة تميزت بحدوث تغييرات هامة في النظام الرأسمالي، منها تكوين الشركات متعددة الجنسيات، وتعمق الثورة التكنولوجية الجديدة واتجاهها نحو الفروع الجديدة (الذرة والفضاء والإلكترونيات) بينما احتلت أنماط التراكم درجة ثانوية، وأخيرا تركز المعرفة التكنولوجية لدى الشركات العملاقة، وعلى ذلك فإن تخلف العالم الثالث حسب هذا الاتجاه النظري لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات العالم الثالث قبل إخضاعه للنفوذ الأوروبي، بل نشأ وتطور في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة، أي أن التخلف والتقدم هما وجهان لعملة تاريخية واحدة بدأت مع ولادة النظام العالمي للرأسمالية منذ القرن السادس عشر، ويرى "سنكل" أن تخلف بلاد العالم الثالث ككل كان أحد أسباب تقدم البلاد الرأسمالية المتطورة، وقد أكد "والرشتاين" من جهته أن نشوء النظام الرأسمالي العالمي وتوسعه في العالم بصورة متزايدة قد خلق شرطا خانقا لتطور العالم الثالث، وهو شرط لم يكن موجودا في البلاد المتقدمة، فعلى حين أن هذا النظام أتاح فرص النمو أمام الزراعة والصناعة الأوروبية، فقد حرم بلاد المحيط من هذه الفرص. ويؤكد "فرانك" أن بلاد أمريكا اللاتينية لم تكن نامية (Undeveloped) ولكنها لم تكن متخلفة (Underdeveloped)(1)، وقد حاول "فرانك" التدليل على صحة هذه الأطروحات وذلك من خلال اختيار بعض الفرضيات المتعلقة بتاريخ أمريكا اللاتينية، وفي البداية انطلق "فرانك" من فرضية نظرية وتذهب هذه الفرضية إلى أن بنية المتروبول التابع في إطارها العالمي تولد ميلا نحو تنمية المتروبول، وآخر نحو تخلف التابع، والفرضية الأولى التي حاول "فرانك" اختبارها هي أن تطوير المتروبولات القومية وغيرها من المتروبولات الخاضعة باستثناء المتروبول العالمي غير التابع لأحد، يحددها مستوى تبعيتها. ويبدو أن ما يؤكد صحة هذه الفرضية –عموما– كما يقول "فرانك" هو أن النمو الاقتصادي والصناعي، خاصة الذي مرت به المتروبولات القومية في أمريكا اللاتينية كان على الدوام نموا ناقصا وغير مستقل، ويمثل نمو المناطق المتروبوليتانية، في "بيونس أيرس وساو باولو" أمثلة ساطعة على ذلك.

---

(1)– محمد السيد سعيد. نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية. في عادل حسين وآخرون. مرجع سابق. ص 138.

أما الفرضية الثانية فتقول، أن التوابع تحقق ما يمكن من النمو الاقتصادي والصناعي، كلما وحينما يضعف ارتباطها بمتروبولها، وهذه الأطروحة تتناقض تماما مع الأطروحة الواسعة الانتشار، والقائلة بان نمو البلدان التابعة يتزايد بمقدار احتكاكها بالبلدان المتروبوليتانية المتقدمة، وبمقدار استلامها لرؤوس الأموال منها، ويؤكد هذه الفريضة – حسب رأي فرانك – نمطان من العزلة، واجهتها أمريكا اللاتينية خلال تاريخها الأول هما: تلك العزلة الناتجة عن الحروب والكساد، التي مر بها المتروبول العالمي، ويتمثل النمط الثاني من العزلة الذي يؤكد الفرضية الثانية، في العزلة الجغرافية والاقتصادية لمناطق كانت في فترات معينة ضعيفة الارتباط والاندماج نسبيا في النظام الرأسمالي. ويتفرع من هذه الفرضية النتيجة التالية وهي: أنه حين يبدأ المتروبول من أزمته، ويعاود أحكام روابطه التجارية والاستثمارية لدمج التوابع كليا في النظام، أو حين يتوسع المتروبول بدمج المناطق التي كانت معزولة في النظام العالمي فالنتيجة هي إما كبح النمو والتصنيع المتحققين سابقا في هذه المناطق أو أن ينحرفا لاتجاه لا يعود بإمكانه الاستمرار، فهو غير قادر على البقاء. أما الفريضة الثانية والأخيرة المشتقة من طبيعة بنية المتروبول التابع، فهي أن المناطق التي هي اليوم أكثر تخلفا وأكثر إقطاعيا ظاهريا، هي تلك التي كانت أكثر التصاقا بالمتروبول العالمي، وأكثر موردي المواد الأولية إليه، ولكن المتروبول تخلى عنها حين لم يعد التعامل معها مرحبا بسبب أو آخر، وتتناقض هذه الفريضة مع الأطروحة الواسعة الانتشار القائلة بأن تخلف منطقة ما يكمن في عزلتها وفي مؤسساتها قبل الرأسمالية[1]، وما يريد فرانك وغيره، من ممثلي مدرسة التبعية قوله هو أن التخلف والتبعية كانا من الناحية التاريخية عمليتين متزامنتين وظيفيا، وقد تكاملت كل منها مع الأخرى، وأن الدولة الرأسمالية – تاريخيا – عملت على تخلف بلدان العالم الثالث وحكمت عليها بتبعية مزمنة، لا يمكن التخلص منها بسهولة، بل أنه في بعض الأحيان فإن دول العالم الثالث هي التي تسعى إلى أحكام روابط هذه التبعية وذلك باتباعها الطريق نفسه، الذي رسمته لهذا هذه الدول. وتاريخ التنمية في دول العالم الثالث مليء بهذه التجارب (مثل ساحل العاج، والهند بعد السبعينات، وأغلب دول أمريكا اللاتينية ... الخ).

ويذهب أصاحب نظرية التبعية في شرح الآليات المنفصلة للدول الرأسمالية لاستغلال دول العالم الثالث إلى أن التبادل غير متكافئ هو الأداة المفضلة لسياسة استغلال المحيط من قبل

(1)– فرانك. مرجع سابق. ص ص 110–115

المركز، ويعرفون في أغلب الأحيان التبادل غير المتكافئ بأنه العلاقة الناتجة عن تصدير بلدان المحيط إلى البلدان المتطورة مواد أولية أو منتوجات نصف مصنعة، وعلاقة التبادل الفريدة هذه ينظر إليها، كنتيجة للسيطرة الاستعمارية في الماضي، التي فرضت على بلدان العالم الثالث اقتصاديا مبنيا – قبل كل شيء – على زراعة محصول واحد وهو التخصص الذي يستمر اليوم من خلال التجارة الدولية[1].

وقد ذهب "أريغي إيمانويل" (ARRIGHI IMANUEL) في أهم دراسة عن التجارة الدولية في العصر الإمبريالي، إلى أن النظام الرأسمالي قائم في الأساس على مبدأ "التبادل اللامتكافئ"، والذي هو الشرط الجوهري لاستمرار استغلال الدول الرأسمالية الغربية، لاقتصاديات التشكيلات الاجتماعية الطرفية، وهو وقود التوسع للنظام الرأسمالي العالمي الراهن[2]، وإذا كان مفهوم التبادل اللامتكافئ ليس حديث العهد بل أنه يعود بالأساس إلى زمن "ريكاردو"، إلا أن الصياغة الأولى الإجمالية لهذا المفهوم حسب تعبير "سمير أمين" إنما يرجع "لأريغي إيمانويل" الذي يحدد هذا المفهوم بقوله: " أن التبادل اللامتكافئ مرده إلى قيام علاقة ما، بين البلدان متخلفة النمو والبلدان متقدمة النمو، مهما كان الوصف الذي يقدمه هؤلاء أو أولئك للتبادل".

إن هذا التبادل اللامتكافئ إنما هو مرجو في النطاق الدولي وليس في النطاق الوطني بشكل عام وأن أساسه هو "اختلاف معادلات القيم المضافة"، كما أن اختلاف الأجور مرده هو الجوهر إلى اختلاف في قيمة قوة العمل، إذ أن حاجات الإنسان متخلف النمو، مازالت على العموم في الحد الأدنى الغريزي. في حين أن قوة العمل للعامل في البلدان المتقدمة، تشتمل على إشباع حاجات لم تستطع الرأسمالية أن تحول دونها[3].

---

(1)- فليب برنار وبيار دولنار كلير. مرجع سابق. ص ص 137-138.

(2)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 61.

(3)- محمد فقيه. «التنمية والتبعية في مجلة دراسات عربية». *مجلة الفكر العربي*.(عدد 45. 1987). ص 217.

والحال هذا فإن أغلب ممثلي هذا الاتجاه يرون في التبادل اللامتكافئ الميكانيزم الذي عن طريقه يتم استغلال العالم الثالث ونهبه من خلال دول المركز. وبالنسبة لهؤلاء الكتاب، يمثل التبادل اللامتكافئ بين البلدان الصناعية الرأسمالية وبلدان العالم الثالث أو يحلل كحالة خاصة من قانون القيمة فبتصديرها للسلع نحو البلدان المتخلفة – كما يذهب "أرنست مندل" (E.MENDEL) مقابل تزويدها بالمواد الأولية، تبيع الدولة الصناعية المتقدمة إذن، سلع بأكثر من قيمتها وتشتري بأقل من قيمتها، والتبادل اللامتكافئ يمثل كذلك، تبادلا أقل من العمل، مقابل عمل أثر، أو تحويل قيمة من الدول المتخلفة للبلدان المتطورة، وبالنسبة "لكارلوس روميو" (CARLOS ROMEO) في تحليله لنفس الظاهرة فإن اللامساواة في تبادل السلع تمثل علاقة استغلال بين منتجين في موقف تقني اقتصادي غير متكافئ (STATUS TECHNICO ECONOMQUE INEGAL)، من خلاله يتبادلون سلعهم حسب مبدأ يفرض الاعتراف بهذا اللاتكافؤ[1].

إن هذه الوضعية اللامتكافئة أدت ببعض الباحثين مثل: "بيار جاليه" إلى القول: "بأنه ليست البلدان الرأسمالية المتقدمة هي التي تساعد العالم الثالث، بل العكس هو الذي يحدث، فالعالم الثالث هو الذي يساعد البلدان الرأسمالية المتقدمة".

وعندما ينتقل أصحاب هذا الاتجاه إلى تناول قضية التنمية في العالم الثالث، فهم يرون في البداية أن ثمة حاجة إلى دراسة جوانب عديدة بارزة للرأسمالية التابعة واستراتيجية التنمية، فالبلدان المتخلفة يمكن تمييزها بدرجة كبيرة عن البلدان الرأسمالية المتقدمة بحقيقة أن البلدان الأولى، إنما تشكل تكوينات اجتماعية تحددت هياكلها تاريخيا باندماجها كأطراف في النظام العالمي، الذي يواصل الاتساع، كما أن الاستعمار الذي صحبته أو أعقبته إمبريالية كلاسيكية

---

(1)- Jallée. OP cit. PP 160-161

وأشكال مختلفة من الإمبريالية الجديدة، قد أسهم بدرجة كبيرة في تشكيل تكوينات اجتماعية لها طبيعة الأطراف، هي البلدان المختلفة، وكذلك القسمات الرئيسية للنظام الدولي السائد الذي يربطها بالمركز الرأسمالي[1]، وانطلاقا من هذا يذهب أصحاب نظرية التبعية إلى انه يستحيل في الظروف الراهنة على الدول المتخلفة، القيام بتنمية وطنية مستقلة، ففي ظل التبعية المتزايدة في كافة الميادين، وفي ظل فشل أغلب إن لم يكن كل التجارب التنموية التي قامت بها هذه الدول، ذلك أن النظام الرأسمالي يمنع أي خروج عن إطاره العالمي. بل في كثير من الأحيان، نجد المركز الرأسمالي يضع قيودا عديدة أمام هذه المجتمعات المتخلفة، وتلك القيود على الإرادة الوطنية تتفاوت من حيث التعدد ومدى التأثير، من بلد إلى بلد وفقا لعوامل كثيرة، فإذا أخذنا دولة غنية مثل السعودية، لا تحتاج لأي رأسمال أجنبي، نجد لديها عاملين موضوعين للتبعية، الأول أن صادرات النفط تذهب – أساسا – إلى السوق العالمية وبالأساس إلى أسواق الدول الرأسمالية وهي إذا خفضت إنتاجها إلى حد يهدد الإنتاج وآلة الحرب في الحلف الأطلسي تعرضت للعدوان المسلح، والثاني هو أن ما تحققه من فائض في الدخل، يوظف –أساسا– في أسواق نفس الدول ويخضع مصيره لإرادتها، وفي مثل ما نرى أن الجزائر قد أقامت كل صناعاتها الحديثة في إطار القطاع العام، وعلى أساس من التخطيط المركزي الشامل، ومع ذلك فإن الجزء الأكبر من تلك الصناعات قد تم استيراده من الغرب، ومن ثم فإنه من المتعين أن تصدر الجزائر للغرب سلعا توفي بثمن ما استوردت من آلات، وعليها ان تحافظ على علاقتها بالشركات الموردة، ضمانا للحصول على قطع الغيار والخبرة الفنية ومتابعة التطور التكنولوجي[2]، وهذا شكل آخر من التبعية وهو إن اختلف على المثال الأول في الشكل إلا أنه في المضمون نفسه ويؤدي إلى نفس النتائج (التبعية).

ويذهب ممثلي هذا الاتجاه إلى أن هناك شروطا معينة، يجب تحقيقها لتحقيق هذا الهدف (التنمية) فإنجاز هذا المشروع الوطني يفترض تحقيق سيطرة البرجوازية الوطنية المهيمنة محليا (من خلال دولتها) على عدد من الآليات وهي:

1–الهيمنة على إعادة تكوين قوة العمل

---

(1)– إنريك أوتيزا. مرجع سابق. ص ص 09–10.

(2)– إسماعيل صبري عبد الله. <حوار الشمال والجنوب والعالم الثالث>. القاهرة. منتدى العالم الثالث. ص5.

2-الهيمنة على الموارد الوطنية.

3-لهيمنة على الأسواق المحلية، والخوض في السوق العالمية في ظروف تنافسية.

4-الهيمنة على الأسواق النقدية والمالية لضمان تمركز الفائض وتوجيه استخدامه حسب احتياجات التنمية.

5-لهيمنة على التكنولوجيا في كل مرحلة من مراحل نمو قوى الإنتاج.

فإذا نظرنا إلى هذه الأمور، ومن هذه الزاوية يقول "سمير أمين": <لوجدنا تجاري العالم الثالث تنقسم إلى مجموعتين، مجموعة الدول التي تحاول تحقيق هذه الشروط، فاكتفت بمجرد معدل النمو (ساحل العاج، كينيا، الباكستان، السعودية وغيرها...)، ومجموعة الدول التي حاولت فقط تحقيق الشروط المذكورة (مصر، الناصرية، الجزائر، تنزانيا، ... الخ)>[1].

وسبب فشل برامج تنمية في دول العالم الثالث إلى جانب الظروف الدولية الراهنة التي تمنع أي تبلور لهذه الدول هو الدور السلبي للبرجوازية الوطنية التي لم تستطع أن تقوم بدورها في التنمية كما فعلت نظيرتها في الغرب، حي سرعان ما ارتمت في أحضان النظام الرأسمالي الدولي. وعلى ذلك فهذه البرجوازية هي برجوازية تابعة تقوم بدور أساسي في تدعيم حلقت التخلف والتبعية. حيث وصف "فرانك" هذه البرجوازية بأنها برجوازية رثة[2].

ولا يخفي أصحاب هذا الاتجاه أن دول العالم الثالث قد شهدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطورا ملحوظا، وخاصة في الجانب الصناعي، ففي الفترة الاستعمارية كان التقسيم الدولي للعمل يمنع عن هذه البلدان القيام بأي صناعة وخاصة كتلك الموجودة في المتروبول، حيث كان دور بلدان المحيط تصدير المواد الأولية، عن طريقها يجب أن تستورد المواد المصنعة والضرورية لتلبية حاجاتها -خصوصا- الاستهلاك الكمالي، وبعد انتصار الحركات الوطنية، أجبرت الإمبريالية على أن تراجع نظام التقسيم الدولي للعمل، وذلك بسماحها بدخول الصناعة إلى العالم الثالث. وعلى ذلك راحت البرجوازية الوطنية تسير في طريق التصنيع الذي يعرف الآن باستراتيجية إحلال الواردات[3]، وهذه الاستراتيجية لم تحقق أية نتائج بل زاد الأمر سوءا أكثر من قبل، فالتصنيع كان يجب أن يكون من أجل خدمة الزراعة، كما حدث في

---

(1)- سمير أمين. <<خضاعفات إخفاق أيديولوجيا التنمية>>. *مجلة الوحدة*. (عدد 28. 1976). ص51.

(2)- أحمد زايد. البناء السياسي. مرجع سابق. ص 178.

(3)- SAMIR Amin. Sociétés Précapitalstes et Capitalisme.Paris. P 337.

دول المركز، إذ الثورة الزراعية سبقت الثورة الصناعية، فدول المحيط استوردت الثانية بدون ان تتمكن من المرحلة الأولى وعلى ذلك فالالتواءات التي تميزها والتبعية المتزايدة تأتي من هذه الاستراتيجية الصناعية التي تبنتها بدون معرفة ما ستؤول إليه نتائجها. فهذه التطورات التي تشهدها الدول المتخلفة على مستوى التصنيع، سوف تعزز من مشكلة التبادل اللامتكافئ، بمعنى آخر ربما قبلت الأطراف بأشكال تخصص لا متكافئ جديد، يسمح هكذا للتطور اللامتكافئ للنسق العالمي بأن يجد متنفسا جديدا[1]، لذلك يقترح أحد ممثلي هذا الاتجاه على هذه الدول أن تتجه جماعيا نحو تغيير نظام التقسيم الدولي للعمل، بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بالمعنى الذي يسمح بتقليص اللاتكافؤ وليس تجديدا بدون تقليص هذه اللامتكافئ[2].

إن النقطة الجوهرية في تحليل "سمير أمين" هي التقسيم غير العادل للعمل والتبادل غير المتكافئ منتقدا في ذلك الذين يطالبون بنام اقتصادي عالمي جديد وبتقسيم دولي جديد للعمل في ظل الظروف الحالية المتسمة بسيطرة المراكز الإمبريالية والتحالفات التي تقيمها برجوازية الأطراف مع نظيرتها بالمركز وفي ظل غياب تنمية حقيقية تكون لصالح الفئات الشعبية والفلاحين، ففي ظل هذه الظروف فإن التنمية المعتمدة على الذات والمطالبة بتقسيم عالمي جديد للعمل، تصبح مجرد غايات طيبة بدون دلالة حقيقية ولا يعني شيئا أكثر من التبرير الإيديولوجي للمطالبة المستحيلة، بأن التنمية عن طريق مراحل تدريجية داخل النظام العالمي غير المتكافئ لتقسيم العمل تؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي[3].

وبناء على ذلك فإن التنمية الحقيقية في نظر "سمير أمين" هي التنمية التي يقوم عليها الشعب لأن التنمية القائمة على الخارج في كل مراحل تطور النظام الإمبريالي لا تفيد حقيقة إلى الطبقات المهيمنة المحالفة للاحتكارات وعلى العكس فإن التنمية الشعبية لا يمكن أن تكون إلا قومية ومستقلة فالتصنيع لا يستجيب قبل كل شيء لصالح الجماهير إلا إذا كان هدفه الرئيسي هو تحسين الإنتاجية في الريف[4]، الذي يعاني من التخلف الحقيقي في كل الميادين والتي هي نتيجة لتلك العلاقات التاريخية البنيوية التي ربطت المجتمع التابع بالنظام الرأسمالي، نتيجة لذلك يقترح "أمير" لدول العالم الثالث المتحررة برنامج عمل جماعي في اتجاهين:

---

(1)- عدي الهواري. مرجع سابق. ص 214.

(2)- SAMIR Amin. Op cit. . P 348.

(2)- عبد القادر سيد أحمد. مرجع سابق. ص 114.

(4)- نفس المرجع السابق. ص 115.

1- هو طريق المساعدات المتبادلة.

2-تغيير التقسيم العالمي بين البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث من أجل التخفيف من عدم المساواة، وليس مجرد تجديد النظام الحالي من غير تخفيف هذه الظاهرة وذلك عن طريق السيطرة الوطنية على استغلال المواد الطبيعية (التأميم) إضافة إلى تنظيم تدفقات الصادرات وتخفيض تدفقات الواردات، ويلاحظ "أمين" بحق أن سياسة كهذه لتنظيم الصادرات تؤدي إلى حمل البلدان المركزية على تعديل هياكلها حسبما يقتضيه الوضع كي تتكيف اقتصادها مع تقسيم عالمي للعمل أكثر عدالة. ويستنتج "أمين" أننا في هذه المرحلة فقط يمكننا أن نتحدث عن نظام اقتصادي عالمي جديد وليس عن شكل جديد لتقسيم عالمي غير عادل[1].وهم في الأخير يرون أن التخلص من كل أنواع التبعية والتخلف يكمن في فك الارتباط والتحول نحو النهج الاشتراكي، أو بناء الاشتراكية كما يصر على ذلك "مسير أمين".

هكذا نرى بوضوح أن هذا الاتجاه في معالجة وتفسير التخلف يستند إلى المادة التاريخية والخبرات الفنية، التي تجمعت من تاريخ الدول المتخلفة وأوضاعها المعاصرة. وينتهي إلى أن التخلف ليس قدرا محتوما تمنى به هذه الدول، ولا هو نتيجة لطبيعة هذه الشعوب وسيكولوجيتها وقيمها وعاداتها، كما أنه ليس نتيجة لنقص رؤوس الأموال والخبرات الفنية والتكنولوجية المتقدمة أو بسبب بقاء مؤسسات بالية... الخ. كما ذهبت إلى ذلك نظريات التخلف والتنمية الشائعة وإنما التخلف عملية تاريخية نشأ بفعل دمج هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي وتعرضها من خلال هذا الدمج لعملية استغلال ونهب واضحين لمواردها الاقتصادية[2]، وقد سبق إيضاح أن هذه المدرسة ألفت جزءا كبيرا من مسؤولية التخلف على البنية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد التابع، ومثله فعل "ايف لاكوست" إلا أن "فرانك ودوس سانتوس وآخرون" من مفكري مدرسة أمريكا اللاتينية ركزوا في أبحاثهم على مسؤولية الاستعمار في خلق هذه البنية ومن ثم على دورها في تعميق التبعية وتنمية التخلف[3]. وهم ينطلقون من أن الاستعمار استطاع أن ينتج علاقات تسمح له بتحويل الفائض من البلدان التابعة إلى دول المركز عبر عدة آليات، وقد شرح "فرانك" هذه المسألة بقوله: <<أن المراكز

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 116-117.

(2)- رمزي زكي. مرجع سابق. ص 120.

(3)- محمد فقيه. مرجع سابق. ص 218.

المتروبولية العالمية في أوروبا وأمريكا الشمالية تستنزف الفائض عبر المتروبول التابع>> أي الجهاز الرأسمالي في مركز البلد التابع الذي ربطت مصالحها به، وأن هذا المتروبول على الصعيد القومي يلعب دور المركز بالنسبة للعواصم الإقليمية التابعة له حتى يتحول بدوره إلى متروبول تدور حوله توابعه الخاصة المحلية، وهكذا تقوم سلسلة محلية كاملة من الأفلاك المتروبوليتانية والتوابع بربط نظام كامل يمتد من المراكز المتروبوليتانية في أوروبا والولايات المتحدة إلى أقصى نقطة على حدود الريف الأمريكي اللاتيني[1].

وخلاصة لهذا التحليل يمكن القول أم منظري التبعية بذلوا جهودا عظيمة في تفسير تخلف العالم الثالث بطريقة تناقض تماما الاتجاهات التقليدية الأخرى، وإذا أريد بلورة أهم أفكار هذا الطرح النظري في شكل نقاط فيمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

1-أن التخلف حادث تاريخي نتج مع دخول الاستعمار إلى هذه الدول، وأن هذا التخلف مازال مستمرا طالما كانت هذه العلاقة مستمرة بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية التي مازالت تستغل بشتى الطرق العالم الثالث.

2-أن الدول الرأسمالية المتقدمة في المركز تسيطر وتعيد إنتاج هذه السيطرة بشكل منظم على الدول التابعة وذلك باستخدام كافة الطرق[2].

3-أن الهيكل الاقتصادي المتخلف قد ظهر في هذه الدول منذ القرن الماضي نتيجة لنشأة قطاع الإنتاج الموجه للتصدير، وهو القطاع الذي تم تكوينه بحافز من الخارج.

4-أن هذا النموذج المتخلف للهيكل الاقتصادي يرتبط بظروفه وأطره الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تلزم للمحافظة عليه ودوام استمراره.

5-أن هيكل العلاقات الاقتصادية في السوق الرأسمالي العالمي والذي تحتل فيه البلاد المتخلفة موقعا خاصا ولا متكافئا، يولد في إطاره العالمي ميلا نحو تنمية المراكز وميلا نحو تخلف الدول المتخلفة التابعة[3].

6-إن التنمية التي تقوم بها دول العالم الثالث هي تنمية مشوهة تخضع لمنطق النظام الرأسمالي

7-إن حل التبعية والتخلف هو فك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي وبناء علاقات جديدة لا تقوم على التنمية والخضوع، بل تقوم على منطق الاستقلالية.

---

(1)، (2)- نفس المرجع. ص 219.

(3)- رمزي زكي. مرجع سابق. ص ص 121-122.

رابعا: الدولة والبناء السياسي في العالم الثالث:

سبق القول أن نظرية التبعية كان من أسباب ظهورها تطوير الآراء الماركسية حول العالم الثالث من هذا المنطلق فقد اشتق منظروا هذه النظرية تعريفهم للدولة من النظرية الماركسية في الدولة التي تقوم على فكرتين أساسيتين الأولى هي أن الدولة عبارة عن جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية، والحكومية ما هي إلا لجنة لإدارة شؤون هذه الطبقة أما الفكرة الثانية فتنحصر في أن الدولة وتحت ظروف معينة في المجتمع الرأسمالي قد تحقق قدرا من الاستقلال بين كافة الطبقات، انطلاقا من هذا التصور اشتق علماء هذا الاتجاه النظري مفهومهم للدولة التي تعني بالنسبة لهم مجموعة من الأجهزة السياسية الفوقية في تكوين اجتماعي معين أنها نتاج المجتمع في مرحلة ما من مراحل تطوره، تلك التي تظهر فيها التناقضات الداخلية وتتضح فيها التعارضات بين المصالح، ومن ثم بين الطبقات، والدولة بذلك ترتبط بنمط إنتاج معين (النمط المسيطر في الفترة التاريخية) تعمل على تدعيمه وتقويته حتى وإن لم تبد تحيزا ظاهرا لأي من الطبقات المكونة للمجتمع[1]، وكما هو واضح فإن هذا التعريف مستمد من التعريف الماركسي للدولة ولكن الاختلاف هنا أن الدولة ليست انعكاس لتطورات داخلية أو بناء اجتماعي مستقل، إنها بالعكس من ذلك تماما، فطالما أن المؤثرات الخارجية في المحددة، وأنها تخضع لتقسيم العمل الدولي، وبالتالي فإن هذه المتغيرات هي المحددة، فالبناء التابع لا ينتج إلا دولة تابعة من هنا يذهب هؤلاء العلماء أن الدولة التابعة تختلف جذريا عن الدولة في المجتمعات الرأسمالية سواء في خصائصها أو في طبيعتها. وبناء على ذلك وكما يذهب "ريمون دوفال وجون فريمان" (R.Duvall et D. Freeman) فإن الدولة لا يمكن ان تفهم إلا في إطار بناء اجتماعي معين وفي ظروف تاريخية معينة، كما أن البناء الاجتماعي لا يمكن أن يفهم إلا في ضوء الدولة المهيمنة عليه والموجهة للسياسات الداخلية، ويجب فهم العلاقة بين الدولة والبناء الاجتماعي في ضوء الاعتبارات التالية:

1- يجب أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن بناء المجتمع والدولة في الماضي وما تعرض له من تغيرات هو الذي يشكل بناء الدولة في المجتمع في الحاضر.

---

(1)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص 48-49.

2- ويجب أن تقوم نظرية الدولة على إدراك حقيقة أن أفعال الدولة هي من نوع الأفعال المقصودة أو الإرادية، فكل جهاز من أجهزتها يحقق هدفا معينا إذا ما نظرنا إليه مستقلا عن الأجهزة الأخرى وجماع هذه الأجهزة في كليتها هو الذي يشكل الدولة كتنظيم من النظم المتكاملة.

3- إن تحليل هيكل نظم الدولة وأدوارها يجب ان يتم في ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية من ناحية ودور الدولة في تشكيل هذه الظروف من ناحية أخرى[1].

ويبدو واضحا من هذا التحليل أن الدولة التابعة هي محصلة عدة عوامل أساسها مؤشرات خارجية عملت وتعمل على تشكيل شكل الدولة هي المجتمعات التالية، بحيث تحدد لها شكلها وخصائصها وطبيعتها.

فالدولة التابعة هي نتيجة النظام الرأسمالي العالمي وما نجم عنه، من هنا نفهم لماذا الصفوات الحاكمة في هذه الدولة ممثلة في البرجوازية تستمد الدعم والتأييد من نظيرتها في المركز، وهذا ما يفسر محاولة هذه البرجوازية تقليد النموذج الغربي في سعيها للتنمية وتحقيق غاياتها الإنمائية، وهذا ما عبر عنه "كاردوزو" من أن الدولة في المجتمعات الطرفية أصبحت سلطوية وقمعية وكأنها محصلة لهذا النمط من التفكير، بالإضافة إلى ذلك فإن الطبقة المهيمنة والحاكمة في العديد من هذه الدول بدأت تطرح وتبني سياسة بعيدة تطلعات ومصالح الجماهير، إن الفئات الحاكمة اقتنعت بإمكانية وصلاحية النمو الرأسمالي التبعوي وعملت على تطبيق نموذج تنموي قائم على إعادة إنتاج وتقليد حر لنمط الاستهلاك والتصنيع السائد في دول المركز الرأسمالي[2]، وهذا ما يؤدي إلى تميز التحليل بالنسبة للدولة في المجتمعات التابعة عن نظيره في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة إذ أن في الحالة الثانية نحن بصدر علاقة ثنائية بين بناء اجتماعي ودولة، بينما في الحالة الأولى نكون أمام علاقة ثلاثية دولة، بناء اجتماعي تابع، ونظام رأسمالي عالمي يحدد ويتحكم في الطريقتين الأخريين الدولة والبناء الاجتماعي.

---

(1)- R. Duvall Et L.R Freeman. "The Stat And Dependent Capitalism". International Studies Quartely. Vol 25 (N°:01 MARCH 1981). P 106.
نقلا عن أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص 50-5

(2)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 105.

لقد تمخض النقاش النظري حول الدولة التابعة عن تيارين اثنين كما وصفهما "مارتن كارنوي" لكل منهما مميزاته إلا أنهما يلتقيان في التأكيد على مفهوم الدولة الرأسمالية التابعة بمعنى أن المؤثرات الخارجية هي المحدد في تشكيل الدولة التابعة وكذلك البناء الاجتماعي.

التيار الأول: يمثله "فرانك" الذي يذهب إلى أن الدولة التابعة تختلف جذريا عن الدولة الرأسمالية في المركز ويرجع "فرانك" هذا الاختلاف إلى أن طبيعة الدولة التابعة والمكبفة بسياق اقتصادي متخلف يديره في الأساس برجوازيات دول المركز من خلال الهيمنة الإمبريالية، يقول "فرانك": <إن الدولة التابعة تختلف عن الدولة الرأسمالية في كون التأثيرات الخارجية هي المحددة ولكونها أداة تستخدمها البرجوازيات في المركز للمحافظة على الواقع التبعوي، أن الدولة لا تستجيب مباشرة لصالح البرجوازيات المحلية، بل أنها تبدو مستقلة وأكثر قوة منها>[1].

التيار الثاني: فإنه يقف على طرفي نقيض ويؤكد على التشابه الكبير في وظيفة الدولة التابعة والدولة الرأسمالية، إن الدولة التابعة كالدولة الرأسمالية هي المسؤولة مباشرة عن عملية تنظيم السوق المحلية وكذلك عملية تراكم رأس المال وضمان استمرارية الصناعة التصديرية، بالإضافة إلى ذلك فالدولة التابعة هي أيضا الساحة الطبيعية للصراعات الإيديولوجية والمؤسسة الشرعية لنشر الهيمنة الاجتماعية، إن الدولة التابعة تقوم بوظائف اقتصادية وقمعية وإيديولوجية شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تمارسها الدولة الرأسمالية[2].

لكن لا يجب أن نفهم من هذا التحليل أن "كاردوزو" لا يعترف لدور النظام الرأسمالي العالمي والمؤثرات الخارجية في تشكيل الدولة والمجتمع التابع، ولكنه يركز في تحليله على دور العوامل الداخلية وإبراز خصوصية كل حالة وخلاصة تحليله، أن الدولة التابعة ليست دائما سلبية، بل يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في تحقيق التنمية والتصنيع في المجتمعات التابعة بمعنى أن الدولة التابعة ليست مجرد أداة في يد الرأسمال الأجنبي بل يمكن لها أن تقود عملية التصنيع كما حدث في كثير من دول أمريكا اللاتينية، ويمكن أن نعمم ذلك على كثير من دول العالم الثالث مثل الجزائر، مصر، ليبيا، ... الخ.

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 78-79.
(2)- نفس المرجع. ص 79.

إن وجهة النظر هذه مبالغ فيها نوعا ما، فمن السابق لأوانه أن نشبه الدولة التابعة بدول المركز، فحتى التنمية وعملية التصنيع التي قادتها بعض دول العالم الثالث ورغم محدوديتها جرب في إطار التقسيم الدولي للعمل الذي منشأه دول المركز ووضع لفائدتها أصلا، إضافة إلى أن عملية التنمية التي قامت بها دول العالم الثالث كانت في أغلبها تنطلق من منطلق التنمية التابعة وليست التنمية المستقلة، وبالتالي فقد جاء كل ذلك في إطار التطور اللامتكافئ حسب تعبير "سمير أمين" لكل هذا لا يمكن حسب وجهة نظرنا أن نسبه الدولة التابعة بمثيلاتها في المركز، رغم أن الدولة التابعة قادت فعلا عملية التنمية في مجتمعاتها، ولكن هذه التنمية لم تؤد في أغلب الأحيان سوى لتكريس ظاهرة التبعية بكل أشكالها وبالتالي أحكام هذه العلاقات التبعوية بين الأطراف والمركز، وهنا يظهر الفرق بين الدول التابعة ودول المركز في كون الثانية لا تخضع للتأثرات الخارجية ولم تكن في يوم من الأيام تابعة لغيرها بشكل أو بآخر، وقد عبر عالم الاجتماع السياسي "برهان غليون" عن ذلك حينما يذهب إلى أن وظيفة الدولة القومية الشكلية هذه، هي دمج المجتمعات والجماعات في النظام الحضاري الغربي الفكري والمادي والاستهلاكي معا، وقد انجر عن ذلك أنه تم ربطها بالدول الصناعية الكبرى بشكل لا فكاك لها منه، والنتيجة أن مفتاح فهم إخفاق مشروع البناء القومي لا يوجد في المجتمع المدني، كما لا يوجد في الدولة القومية، وإنما ينبغي البحث عنه في نظام عالمي يقف ورائها يؤسس لهما في الوقت نفسه أي يعين لهما آفاق وأبعاد وجودهما[1].

أما عندما ينتقل ممثلوا نظرية التبعية إلى طبيعة الدولة التابعة فإن معظم التحليلات تتفق في أن الدولة التابعة تمثل أفضل أداة اقتصادية لتحقيق مصالح الرأسمالية العالمية ومصالح الإمبريالية العالمية، فالدولة توجد في وضعية تمفصل بين داخل يعارض الهيمنة ونتائجها وإمبريالية تتجه نحو توسيع هيمنتها، إن الدولة هي المؤسسة الضرورية لتنظيم العلاقات بين أجراء المحيط والإمبريالية في الدولة المحيطية تقع عند نقطة التقاء بين حركة الجماهير التي تبحث عن طريق نحو التنمية وإمبريالية تعيش على الهيمنة وبالتالي غياب التنمية في المحيط.

إن الدولة المحيطية ضرورية لأنها أداة لسلب فائض القيمة وأداة لإعادة إنتاج المحيط[2]، ولكنها في الأخير ونتيجة لارتباطها بتقسيم دولي للعمل فإن وظيفتها تتلخص في تنظيم مصالح

---

(1)- برهان غليون. مرجع سابق. ص ص 78-80.

(2)- Paul Vieille. Op Cit PP 10-12.

وفوائد البرجوازية الرأسمالية في دول المركز، فوجودها إذن ضرورة وظيفية لخدمة مصالح النظام الرأسمالي العالمي، وهذا يؤدي بها إلى ان تتصف بالاستبداد واستعمال العنف لإخضاع الطبقات المحلية وهذا كله من أجل تعظيم الفائض وتحويله إليه قلب النظام الرأسمالي العالمي.

وعموما فقد ظهرت في هذا الإطار عدة مساهمات نظرية قيمة في تحليل الدولة التابعة من حيث دورها وخصائصها وعلاقتها بمجتمعها الأصلي والنظام الرأسمالي العالمي، ومدى استقلالية هذه الدول عن البنية الطبقية في مجتمعاتها.

وإذا كان منظروا التبعية يتفقون في الخطوط العريضة التي أتينا إلى ذكرها وملخصها أن الدولة التابعة هي نتاج النظام الرأسمالي العالمي وبالتالي هو الذي يحدد العلاقات بين الدولة التابعة ومركز النظام الرأسمالي العالمي من جهة والدولة التابعة والتشكيلات الطبقية المحلية من جهة أخرى، فإن هناك وجهات نظر مختلفة فيما يخص بعض التحليلات الفرعية والتي تميز كل بحاث وسوف نتعرض إلى بعض هذه النماذج التحليلية حول الدولة التابعة كما تصورها هؤلاء المفكرون.

1- <u>نموذج بول باران</u>:

سبق وأن أوضحنا أن أنصار نظرية التبعية يشددون عن العلاقة القوية بين الدولة التابعة وبنائها الاجتماعي التابع لها أيضا من جهة، والنظام الرأسمالي العالمي من جهة أخرى، فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع خاضع لتقسيم العمل الدولي، وينتج عن ذلك أن خصائص وطبيعة الدولة التابعة ترتبط بهذا البناء التابع وبتقسيم العمل الدولي، من هذا المنطلق يذهب "بول باران" في تحليله للأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم الثالث إلى أن الرأسمالية العالمية هي المسؤولية عن تخلف هذه الأبنية، وأن تغير هذه الأبنية بشكل كلي هو السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقا من هذا الإدراك فقد فرق "بول باران" بين ثلاثة أنواع من الحكومات التي يمكن أن توجد في العالم الثالث وهي:

1- الإدارة الاستعمارية. 2- النظم السياسية. 3- الحكومات ذات الاتجاه الإصلاحي.

ويؤكد "باران" في تحليله لهذه الأنماط الثلاثة على حقيقة هامة هي أن بناء الدولة بكافة أنماطها التاريخية هذه تشكل من خلال سيطرة رأس المال الأجنبي والدول الإمبريالية التي تساعده[1]، ففي النمط

(1)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص ص 79-81.

الأول: الإدارة الاستعمارية يظهر الربط المباشر بين الرأسمال الأجنبي والدولة التابعة، هذا الرأسمال الذي يحافظ على حالة التبعية والتخلف بالنسبة للعالم الثالث في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تطور وتنمية البلاد الرأسمالية، وتتخذ هذه العلاقة بين رأس المال والدولة التابعة شكلا مباشرا، وذلك عندما تقع المجتمعات المتخلفة تحت تأثير الاستعمار المباشر، ويبدو أن هذا النوع من الحكومات غير موجود بحكم زوال الاستعمار التقليدي، وهذا ما يؤدي إلى ظهور النمط الثاني من النظم السياسية والتي أطلق عليها "باران" النظم الكمبرادورية، وهي نظم بالدرجة الأولى عميلة بحيث أنها تمثل مصلحة الرأسمال الأجنبي بالدرجة الأولى وتعمل لصالحه، وبالتالي فهي الواسطة بين الدولة المحلية بتشكيلاتها المختلفة والرأس المال الأجنبي، وهذا النوع من الحكومات لا يختلف كثيرا عن النوع الأول، والفرق الأساسي بين هذا النوع والنوع الأول أن الحكومة الكمبرادورية هي حكومة عملية للمستعمر، وتشكل بذلك قاعدته الداخلية في التوابع، بحيث يسيطر هذا النمط من الحكومات على قطاعات متميزة من السكان وتستمد تميزها من حصولها على جزء من الفائض الداخلي الذي يذهب في معظمه إلى البرجوازية العالمية المسيطرة على اقتصاد المجتمع التابع[1]. أما النوع الثالث أو ما أطلق عليه "باران" بالحكومة الإصلاحية والتي يكون هدفها إقامة برامج تنمية ومحاولة إحداث تغيرات بنيوية في هيكل الاقتصاد الوطني، فإنها تقوم على تحالفات داخلية من أجل المطالبة بالاستقلال، وبعد الاستقلال تقوم بإحداث تغيرات من أجل الإصلاح على المستوى الاقتصادي والداخلي، ولم يعتقد "باران" أن مثل هذا النمط سوف يوصل المجتمعات إلى طفرة تنموية كما حدث في اليابان، وذلك لأن هناك قوى داخل المجتمع تحارب هذا النوع من التغيير فضلا من أن هذا التغيير لا يستهدف إلا تحقيق بعض الإصلاحات الداخلية دون تغيير جذري لسيطرة رأس المال الأجنبي، ذلك أن منطلق التنمية الذي جرى تصوره كان يجرى من منطلق التبعية وليس الاستقلالية والواقع، إذا استثنينا النمط الأول الذي أصبح غير موجود الآن بحكم زوال الاستعمار، فإن النمطين الثني والثالث لا يختلفان كثيرا، فإذا كان الشكل الأول يقوم على تحالفات الكمبرادورية مع الشركات المتعددة الجنسيات والنمط الثاني الذي قوامه الحركات السياسية القومية، فإنهما في عمقها مرتبطان بشكل أو بأخر بالرأس المال الأجنبي، حتى وإن كان النمط الثاني يتستر تحت واجهة

---

(1)- نفس المرجع. ص 81.

سياسة قومية، ذاك أن الرأسمالية العالمية استطاعت في وقت مضي أن تلحق هذه الأبنية بالنظام الرأسمالي العالمي، وخلقت تشكيلات سياسية عميلة لها مهمتها تنحسر في نقل الفائض من مجتمعها إلى المركز الرأسمالية.ويرى "بول باران" في الأخير بأنه لكي تتمكن البلدان المتخلفة من السير على طريق التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، فلابد من تغيير كامل في الإطار السياسي الذي تعيش ضمنه، ويفسر "باران" التخلف بأنه نتيجة للاتصال بين النمط الرأسمالي في الدول المتقدمة وبين الأنماط السابقة للرأسمالية في دول عالم الثالث، ولكن بدلا من خلق الشروط اللازمة للتنمية السريعة، فإن استنزاف الفائض بواسطة رأس المال الأجنبي يسارع في نفس الوقت في إحداث التنمية في البلاد الرأسمالية ويسبب التخلف في البلاد التي تقع تحت سيطرة رأس المال الأجنبي[1]، هذا الأخير الذي استطاع أن يخلق أجهزة موالية لنقل هذا الفائض متمثلا في جهاز الدولة التابع الذي تسيطر عليه فئات عملية ذات علاقة قوية بالبرجوازية العالمية في دول المركز.

وخلاصة التحليل أن الدولة التابعة أو النظم السياسية في الدول المتخلفة هي نظم كان للاستعمار والنظام الرأسمالي العالمي دورا كبيرا في تكوينها وتشكيلها، وبالتالي فإن وظائفها وخصائصها يجب أن تفسر في ضوء هذه العلاقة، فالنظام الرأسمالي الدولي وفي ظل ظروف تقسيم العمل الدولي وفي ظل وجود بناء اجتماعي تابع كل هذه التغييرات تلعب دورا كبيرا في تشكيل الدولة التابعة التي تنحصر وظيفتها في نقل الفائض إلى قلب النظام الرأسمالي العالمي.

2- <u>نموذج حمزة علوي</u>:

اختلف "حمزة علوي" في تحليله للدولة التابعة أو ما أطلق عليه دولة ما بعد الاستعمار عن تحليل "بول باران"، فهو لا يقر بالتقسيم الثلاثي الذي طرحه هذا الأخير فيما يخص الدولة التابعة، فدولة الاستعمار هي نمط واحد، وعلى ذلك فالتقسيم الذي يقترحه "علوي" ليس بين نماذج الدولة التابعة، وإنما فرق بين الدولة في المجتمعات الرأسمالية والدولة في المجتمعات التابعة، وفي رأيه أن المشكلة الرئيسية هي أن الدولة لم تتأسس في المجتمعات التي خضعت للاستعمار عن طريق برجوازية وطنية، وإنما عن طريق برجوازية استعمارية أجنبية قامت بتضخيم حجم جهاز الدولة وخاصة جناحها العسكري البيروقراطي لخدمة أغراضها الخاصة في المستعمرات[2]، فالمجتمعات التابعة لم تعرف الثورة البرجوازية كما عرفتها الرأسمالية

(1)- بول باران وإيف لاكوست. الاقتصاد السياسي للتخلف. بيروت: دار الطليعة. الطبعة 2. 1982. ص 36
(2)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 32.

المتقدمة، حيث أقامت هذه البرجوازية الدولة وفق إطار قانوني تنظيمي لخدمة مصالحها، أما المجتمعات التابعة فلم تعرف الدولة إلا عن طريق الاستعمار الذي فرضها على هذه المجتمعات لخدمة أغراضه ومصالحه الاقتصادية ولتأمين نقل الفائض إليه بعد أن منحها الاستقلال السياسي بحيث تستمر دول ما بعد الاستعمار في أداء دورها السابق الذي كانت تؤديه، ومن وجهة نظر "علوي" لم تنشأ هذه الدولة (الاستعمارية) عن طريق نقل صورة الدولة الرأسمالية الغربية إليها، وإنما سعت البرجوازية العالمية إلى خلق أجهزة الدولة الملائمة لفرض السيطرة على المجتمع وطبقاته المنتجة وغير المنتجة، وذلك من خلال تأسيس ثلاثة أجهزة شكلت أجهزة الدولة الاستعمارية وهي:

1- الجيش. 2- الجهاز البيروقراطي. 3- الحكومات المحلية أو المجالس المحلية.

وهكذا ظهرت في هذه الفترة الاستعمارية النظم السياسية الاستعمارية كنمط تاريخي شهدته معظم دول العالم الثالث[1]. وبعد رحيل الاستعمار لم تتغير طبيعة الدولة ووظيفتها بل تغير شكلها أو الصفة القانونية فقط، وهذا هو السبب في تسميتها بدولة ما بعد الاستعمار لأنها بقيت مستمرة في أداء وظيفتها السابقة، وهي تشير إلى كل دول العالم الثالث رغم اختلافها وتنوعها.

من هذا المنطلق لم يقبل "علوي" القضية التي تقول بوجود نمط إنتاجي واحد في الدول المتخلفة ولم يمل إلى توصيف أساليب الإنتاج بأنها إقطاعية أو آسيوية أو رأسمالية، وفي مقابل ذلك فرق بين نمطين من الإنتاج أطلق على الأول (النمط الاستعماري) وعلى الثاني (النمط ما بعد الاستعماري) والفرق بين هذين النمطين ينحصر في طبيعة الإنتاج الرأسمالي، فالنمط الاستعماري يميزه بصفة أساسية الإنتاج الزراعي بينما في النمط الثاني ما بعد الاستعماري فالذي يميزه هو انتشار العلاقات الرأسمالية لا في المجال الزراعي فحسب، بل تمتد إلى مجالات أخرى كالمجال التجاري والصناعي، وكان هذا نتيجة لطبيعة تطور العلاقات الرأسمالية والتغير في الاستثمار الرأسمالي الذي تفرضه برجوازية المراكز[2].

أما عندما ينتقل "حمزة علوي" إلى دراسة طبيعة دولة ما بعد الاستعمار وعلاقتها بالتشكيلات الطبقية في مجتمعاتها، فيتبنى أطروحة استقلالية جهاز الدولة عن باقي التشكيلات

---

(1)- أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. مرجع سابق. ص 81.

(2)- نفس المرجع. ص ص 81-84.

الطبقية الأخرى، ففي دراسة له عن الدولة ما بعد الاستعمار[1] توصل إلى نتيجة مفادها أنه رغم الاستقلال النسبي للدولة فإنها في نفس الوقت تقوم بدور الوساطة بين ثلاثة طبقات متصارعة مهيمنة هي:

طبقة ملاك الأرض، والطبقة الرأسمالية المحلية الصغيرة، والبرجوازية الكمبرادوية ويعمل الجميع في ذات الوقت على الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم الذي يضمن مصالحهم جميعا ولا سيما نظام الملكية الخاصة، وكذلك النمط الرأسمالي كنمط مهيمن[2].

وعندما ربط "علوي" وبعده الكاتب الإفريقي "جون صول" بين الدولة التابعة والبناء الطبقي قاده ذلك إلى نعت الدولة التابعة بأنها تتميز بخاصيتين أساسيتين هما: التضخم والمركزية، فطالما أن جهاز الدولة التابعة يرتبط ببنية تحتية خارجية تقوم على رأسمالية متطورة وسيطرة للطبقة البرجوازية العالمية التي تحاول أن تخضع طبقات في التوابع، فإن جهاز الدولة يصبح متضخما ومركزيا في مقابل البنية التحتية المنفصلة[3]، هاتين الخاصيتين – التضخم والمركزية- هما من فعل الاستعمار الذي أقام أثناء احتلاله لهذه الدول نظاما بيروقراطيا عسكريا مسيطرا على جهاز الدولة يفوق احتياجاتها الفعلية، وبعد حصول هذه الدولة على الاستقلال ورثت الدولة المستقلة هذا الجهاز وبفضله أصبحت تخضع المجتمع وتديره، غير أن تضخم جهاز الدولة لا يترجم فقط بعوامل خارجية متمثلة في الاستعمار، بل يرتبط أيضا بعوامل داخلية خاصة بوظائف الدولة التابعة، ومن هذه الوظائف دور الدولة في استهلاك الفائض وفي العملية الاقتصادية، فبمجرد استقرار الدولة التابعة بدأت تستحوذ على نصيب كبير من الفائض الاقتصادي، وبدأت تستخدمه في أنشطة تنموية ذات طابع بيروقراطي، ولذلك فقد تضخم جهازها البيروقراطي واتسم بالمركزية حيث توجد على قمته جماعة صغيرة (أوليجاركية) تدير شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية[4]، لهذا أطلق عليها "علوي" الدولة

---

(1)- Hamza Alavi. "L'Etat Dans Les Societés post-coloniale". Temps Moderne. (Juillet-October 1972). PP 685-708.

(2)- حمدي عبد الرحمان. <أزمة الدولة في إفريقيا>. *السياسة الدولية*. (عدد 98 أكتوبر 1989). ص 80 و ibid. P689

(3)-عبد العزيز ضيف الله. مرجع سابق. ص 16.

(4)-أحمد زايد. الدولة. مرجع سابق. ص ص 90-91. و Alavi. Op cit. P 689.

الأطراف ليست فقط تدير وإنما أيضا تمتلك أهم المشاريع الاقتصادية في المجتمع وتوظف بالتالي عددا كبيرا من العمال والمدراء والمتخصصين في مشاريعها الصناعية التي تعرف عادة بالقطاع العام (قطاع الدولة) والإضافة إلى هذه الوظيفة الاقتصادية فقد طور "جون صول" وجهة النظر هذه لتمتد إلى الوظيفة الإيديولوجية غير العادية هي أيضا، حيث تتحكم هذه الدولة بالمؤسسات والأجهزة الثقافية والتعليمية والإيديولوجية، مما يضيف أعباء إدارية ومالية، لذلك يعتقد كل من "علوي" و"صول" أن هذه هي السمات البارزة التي تميز الدولة في المجتمعات المتخلفة والتي تؤدي إلى نمو غير عادي ومتفاقم للدولة[1].

لقد أحدثت تحليلات "علوي" وبعده "صول" ردود أفعال كثيرة وخاصة فكرة الاستقلال النسبي للدولة وقضية التضخم والمركزية وحتى فكرة الوظائف الاقتصادية والإيديولوجية، حيث أوضح البعض أن هذه الوظائف هي عادة من صميم أعمال أي دولة بشكل عام، كذلك اعترض اخرون على مدى ملاءمة مفهوم النمو المتفاقم لدراسة كل الأنظمة السياسية الراهنة في دول العالم الثالث، خاصة أن هناك تعددية وتنوع واضح في المجتمعات الرأسمالية التبعوية[2].

أما أعنف الانتقادات فهي تلك التي تناولت الاستقلال النسبي للدولة التابعة فقد رفضا الكاتبان الألمانيان "ريمان" و"لانزندورفر" (Zeiman et Lazendorfer) فكرة الاستقلال النسبي ذاهبان إلى أن الدولة التابعة تقوم في حقيقة الأمر بالحفاظ على التناقضات القائمة في البناء الاجتماعي، فتبعا لبناء القوة تتواجد مصالح كافة الطبقات بدرجات متفاوتة في أجهزة الدولة وتتفاعل في داخلها، ومن جانب آخر فإن ما تقوم به الطبقات المسيطرة من ممارسات نظرية وعملية عن طريق الدولة لا تبرر بها تحكمها فقط وإنما تحاول كذلك استعمال هذه الممارسات في الحفاظ على قدر من التراضي العام بين الحاكمين والمحكومين[3]، وهذا لا يعني أن الدولة الطرفية بعيدة تعن التأثيرات الخارجية، بل أنها مندمجة في السوق الرأسمالية العالمية وبذلك فإن أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية تخضع بشكل أو بأخر لهاته التأثيرات. وقد تمخض عن هذا النقد ظهور نظرية الدولة الرأسمالية التابعة أو الطرفية التي يعد هذين الكاتبين من أهم روادها،

---

(1)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 82.

(2)- نفس المرجع. ص ص 82-83.

(3)-أحمد ثابت. *الدولة والنظام العالمي. مؤشرات التبعية ومصر*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية. 1982. ص 56 .

إلى جانب كل من "كاردوزو وفاليتو"، الذين بدورهما رفضا فكرة الاستقلالية النسبية للدولة التابعة وركزا في تحليلاتهما على دور ديناميات التطور الداخلي وأوضاع الصراع الطبقي على المستوى الوطني، حيث تلعب الحركات الشعبية دورا أكبر أهمية في تشكيل طبيعة الدولة، وحيث توجد إمكانية لحدوث تنمية اقتصادية سريعة وحقيقية مع وجود نفوذ مؤثرا لرأس المال الأجنبي، ورغم اتفاقها مع "فرانك وسمير أمين" على عدم إمكانية تحليل أي اقتصاد طرفي إلا في إطار السيطرة الاقتصادية للمراكز التي خلقت هذا الاقتصاد تاريخيا، رغم ذلك فإن "كاردوزو" و"فاليتو" يتصوران أن التوسع الرأسمالي في دول مختلفة وفي فترات زمنية متفاوتة لا يقود إلى نفس النتائج بالنسبة لشكل التطور في مجتمعات الأطراف[1]. وفي نفس الاتجاه أعرب "هاري جولبورن" (H. Goulbourne) عن عدم موافقته عما جاء به "حمزة علوي" حول استقلالية الدولة التابعة وظهورها للتوفيق بين الطبقات، فهو يرى أنه إذا لم تكن الدولة تبرز كشخصية حتمية للصراع الطبقي سواء على المستوى القومي أو العالم، ولا تبرز ضرورتها الحالية من منطلق وجود تناقضات طبقية، فلماذا وجود الدولة أصلا؟[2].

ويبدو واضحا أن أصحاب نظرية الدولة الرأسمالية التابعة يرفضون بشدة فكرة الاستقلال النسبي للدولة التابعة طارحين تساؤلات وقضايا أخرى أهمها ما يتعلق بدور الدولة في استمرار المجتمع وأن هذا الدور يتسم بالطابع المميز في الحفاظ على التناقضات الكامنة في البناء الاجتماعي التابع، من هنا ربطوا منهجيا بين الدولة والطبقة ودور علاقات الإنتاج في إدارة الصراع الطبقي، ويبدو هنا تأثيرهم الواضح بآراء "بولنزاس" الذي يذهب في الأخير إلى أن الدولة في الساحة الرئيسية للصراع الطبقي[3].أما فكرة المركزية والتضخم كما صاغها "علوي" و"صول"، فكانت هي الأخرى محل اعتراض ونقد من طرف الدارسين وفي هذا الإطار نجد "هاري جولبورن" الذي وإن كان يوافق "علوي" في نعت الدولة ما بعد الاستعمار بالمركزية إلا أنه لا يوافقه في مصدر هذه المركزية إذ يعتبرها ناتجة عن حقيقة هي أن هذه الدولة تعد شكل من أشكال الرأسمالية الموجودة في فترة رأس المال الاحتكاري وأن التناقض الذي يقام بين دولة ،غير مركزية (الدولة الديمقراطية الليبرالية) ودولة مركزية في البلدان المتخلفة هو

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 62-63.

(2)- عبد العزيز ضيف الله. مرجع سابق. ص 16.

(3)-أحمد ثابت. مرجع سابق. ص 56.

تناقض زائف مبني علىنظرة سطحية للأمور، لأن هناك أمثلة لدول رأسمالية متقدمة أكثر مركزية من هذه الدولة، إذا كانت المركزية تعني التدخل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع[1].

أما "كولين ليز" (Colin Luz) فقد انصب تحليله النقدي على فكرة تضخم أجهزة الدولة ذاهبا إلى أنه من الخطأ القول أن القوة الاستعمارية قد نظمت جهازا عسكريا وبيروقراطيا أكبر مما تحتاجه بالفعل، فقد كانت هذه القوة قادرة على طلب العون العسكري من الفراكز أو من أي جزء آخر من الإمبراطورية في أي لحظة، لقد كانت الدولة الاستعمارية صغيرة وبسيطة في مقابل السكان وحجم الاقتصاد، وإذا كان هناك نمو في الجهاز البيروقراطي والعسكري في الدول التابعة فقد حدث ذلك فيما بعد الاستقلال وليس قبله، أما عن استملاك الدولة للفائض، فالواقع أننا إذا قارننا بالنسبة ما تحصل عليه الدولة من الفائض في التوابع بما تحصل عليه الدولة في المركز نجد أن النسبة مرتفعة، غير أن هذه الحقيقة لا يمكن فهمها في ضوء القول بأن جهاز الدولة التابع يتسم بالتضخم وإنما يتم فهم ذلك في ضوء علاقة الدولة بالطبقات وليس في ضوء فكرة التضخم[2]. وكما فعل مع مفهوم التضخم، انتقد "ليز" فكرة المركزية معتبرا إياها فكرة جوفاء، فالدولة تتدخل في مناحي الحياة المختلفة لذا لا يجوز وصف الدولة بأنها مركزية وإنما يمكن وصفها فحسب بأنها أكثر توسعا في نطاق التدخل[3].

ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات والتحفظات إزاء أطروحة "حمزة علوي" إلا أن الحقيقة التي يمكن تسجيلها هنا أن مساهماته تعد من المساهمات الرائدة والجدية وخاصة فيما يخص خصائص وطبيعة الدولة التابعة، ورغم ردود الفعل التي خلفتها والانتقادات التي أبداها البعض إزاء أطروحاته، رغم ذلك فقد كشف تحليله عن جوانب مهمة فيما يخص الدولة التابعة، وفتح النقاش واسعا إزاء موضوع الدولة في المجتمعات التابعة، وإذا كان كثير من الباحثين لم يتقبلوا فكرته عن التضخم والمركزية كأحد خصائص الدولة التابعة، فهناك من تقبل تلك الفكرة ولإن كان ذلك بنوع من التحفظ، وهذا ما فعله الباحث "أحمد زايد" الذي رغم اعترافه بأن هذين

---

(1)- عبد العزيز ضيف الله. مرجع سابق. ص 17.
(2)- أحمد زايد. الدولة. مرجع سابق. ص ص 92-93.
(3)-نفس المرجع. ص 93.

المصطلحين يظهران قدرا من الخلاف من طرف الباحثين والنقاد، فإنهما يكشفان عن الطابع التاريخي الخاص لنظم الدولة التابعة، ولكن قبول هاتين الفكرتين يجب أن يتم في ضوء بعض المعايير، فأوجه القصور الأساسية التي تعاني منها هذه الأفكار أنها تقدم صياغات عامة دون إبراز الاختلاف في طبيعة ونطاق التضخم والمركزية بين المجتمعات المختلفة في الفترات التاريخية المختلفة من ناحية أخرى، وفضلا عن ذلك فإن هذين المفهومين يعتبران عنصرين من عناصر البنية الفوقية، ولذلك فإن تحليلهما في ضوء الثقافة والإيديولوجيا ربما يكون مفيدا بجانب تحليلهما في ضوء البيانات الطبقية، فالتضخم في التوابع مرتبط بتضخم بنية الثقافة التقليدية والنظم السياسية التقليدية التي وجدت في عالم الإمبراطوريات قبل اندماج المجتمعات في النسق الرأسمالي العالمي.

وينتهي الباحث المذكور أعلاه إلى نتيجة تعتبر منطقية ومقبولة، فالتضخم حديث والمركزية قديمة وكلاهما يتكاثف الآن لتحقيق دور الدولة التابعة ووظائفها، ولذلك فإن كان أن نفهم هاتين الخاصيتين فإن علينا أن نربطهما ليس فقط بالبيئة الخارجية للنسق الرأسمالي العالمي وإنما بمقتضيات وتعارضات البيئة في السياقين التاريخي والمعاصر[1].

ومهما يكن من أمر التحفظات والانتقادات التي أبداها البعض إزاء أطروحات "علوي" فلقد ساهم هذا الأخير بحق في فتح نقاش علمي حول خصائص وطبيعة الدولة التابعة مهدت الطريق لظهور دراسات وأفكار أخرى ذات أهمية في هذا الإطار.

3- <u>نموذج فرانك حول الدولة التابعة</u>:

سبق القول أن رواد مدرسة التبعية كانت اهتماماتهم الأولى هي تحليل وتفسير ظاهرة التخلف والتبعية التي يعيشها العالم الثالث، وذلك من خلال تحليل الأبنية الاقتصادية والاجتماعية التابعة التي تكونت في سياق تاريخ معين بحيث أصبح لا يمكن تحليلهما إلا بربطهما بالعوامل التاريخية التي أنتجتها.

من هذا المنطلق فإن "فرانك" في كتاباته الأولى لم يعر كثير الاهتمام بالدولة وأجهزتها في إطار حديثه عن التراكم العالمي وتفسير التخلف في مجتمعات أمريكا اللاتينية، وإنما عنى

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 96-97.

بطبيعة وتركيب الجماعة الحاكمة التي تستحوذ على القوة السياسية والاقتصادية وتتركز في أيديها كفئة محدودة غالبية مصادرة هذه القوة وأيضا الهيبة الاجتماعية[1].

ولقد لهتم "فرانك" بعد ذلك في كتاباته الحديثة اهتماما واضحا بالبناء السياسي والدولة بصفة خاصة في المجتمعات التابعة، ويذهب في هذه التحليلات إلى أن الدولة التابعة تختلف جذريا عن الدولة الرأسمالية في دول المركز ويرجع "فرانك" هذا الاختلاف إلى أن طبيعة الدولة التابعة والمكيفة بسياق اقتصادي متخلف تديره في الأساس برجوازية دول المركز من خلال الهيمنة الإمبريالية وفي كون التأثيرات الخارجية هي المحددة، ولكنها أداة تستخدمها البرجوازيات في المركز للمحافظة على واقع التبعية، ذلك أن الدولة التابعة لا تستجيب مباشرة لمصالح البرجوازيات المحلية، إذ أنها تبدو مستقلة وأكثر قوة منها[2]، وهذا ما أدى بـــ"فرانك" إلى أن نعت الدولة في العالم الثالث بالقوة في مواجهة البرجوازية المحلية الضعيفة، وأدى هذا بالدولة إلى أن تأخذ مكان هذه البرجوازية وتقوم بدورها المفروض أن تلعبه وهكذا تحولت الدولة إلى أداة للبرجوازية العالمية في المركز في المركز ورغم أن هذه الأخيرة تحاول التقرب للبرجوازية المحلية غير أنها تفضل الاعتماد على الأوليجاركية البيروقراطية المدنية العسكرية المسيطرة على جهاز الدولة، حيث تعمل الدولة على إزالة الحواجز بين السوق العالمية والسوق والنشاط الاقتصادي الوطني[3]، وهذا ما يجعل البرجوازية عند "فرانك" ليست برجوازية حقيقية بل برجوازية رثة طالما أن الإمبريالية والتبعية الجديدة والنظام الرأسمالي المهيمن يفرض عليها انتهاج هذا المنهج، بل أن ضعفها هو نتيجة لهذا النظام وتلك العلاقات التاريخية التي أدمجت البناء الاجتماعي لدول العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي وقد نتج عن ذلك أن البناء الاجتماعي والاقتصادي المتخلف والتابع نتيجة أبنية طبقية وسياسية تابعة ومتخلفة أيضا، وهذا يعني أن الدولة التابعة ليست مثل مثيلاتها في المركز، بل تختلف اختلافا كليا من حيث الوظيفة ومن حيث الخصائص بل هي تخضع بشكل أو بآخر لدولة المركز وللطبقة البرجوازية فيها،

---

(1)- أحمد ثابت. مرجع سابق. ص ص 25-26

(2)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 79.

(3)- عبد العزيز ضيف الله. مرجع سابق. ص 31

وهذا ما أدى بـــ"فرانك" لأن يعارض "حمزة علوي" حول استقلالية الدولة عن الطبقة الاجتماعية، وحجة "فرانك" في ذلك أن الطبقة المسيطرة عليها بحاجة إلى سلطة لتحميها من الطبقات الحاكمة ويتساءل "فرانك" إذا كانت الدولة مستقلة فعن ماذا؟ هل تستقل عن الطبقات غير الحاكمة التي تكون من الضعف بحيث تحتاج إلى دولة قوية تحكمها؟ أم أنها مستقلة عن نوع خاص من الطبقات الحاكمة إذا كانت هناك أكثر من طبقة، أم عن بعض قطاعات هذه الطبقة؟ أم أنها مستقلة عن البرجوازية نفسها؟ وذلك أمر مشكوك فيه، لأن البرجوازية الطبقة والبرجوازية الدولة بينهما تداخل واقتران لاشك فيه، ولا يمكن أن يكون ذلك صحيحا، إلا إذا كانت هناك برجوازية ليست لها علاقة بالدولة، أو كانت قوة أخرى غيرالدولة تستطيع من خلالها البرجوازية أن تحكم، وأن تستخلص الفائض من المحكومين وكلا الاحتمالين غير ممكن[1]، من هنا تبدو أطروحة "علوي" غير مقبولة من طرف "فرانك" الذي لا يقر بهذا الاستقلال النسبي طالما أن الدولة تحقق مصلحة البرجوازية المحلية والبرجوازية في المركز، بل ان عدم استقلالية الدولة أمر ضروري للمجتمع للمحافظة عليه، وبالتالي ضمان المصالح المادية لدول المركز والبرجوازية العالمية.

ففي دراسة له عن سبع دول وسيطة وشبه تابعة، ذهب "فرانك" إلى أن نظام تقسيم العمل الدولي قد يقوي بعض الدول التابعة مقابل الدول التابعة الأخرى، فأزمة النظام الرأسمالي المعاصر جعلت بعض دول عالم الثالث ذات قوة اقتصادية وسياسية أكبر من نظيراتها في التوابع الأخرى، وتستخدم هذه القوة لإخضاع الدول المجاورة سياسيا واقتصاديا وعسكريا نيابة عن دول المركز الرأسمالي. وهكذا نجد دول مثل إسرائيل والبرازيل تقوم بهذه المهمة الوسيطة لمصلحة دول المركز الإمبريالي[2].

عن الدولة التابعة وفق هذا التصور لا تعدو أن تكون وسيلة لنقل الفائض من مجتمعها إلى البرجوازية في دول المركز، ذلك أن البرجوازية في الطبقة واحدة تمتد من أقصى دول العالم الثالث إلى قلب دول المركز، حيث تعتبر الدولة الأداة الرئيسية لأداء الدور التابع لاقتصاديات بلدان العالم الثالث في إطار التقسيم الجديد للعمل الدولي، وفي هذا الإطار يحدد "فرانك" عدة وظائف للدولة التابعة داخليا وخارجيا على النحو التالي:

---

(1)- عبد العزيز ضيف الله، مرجع سابق، ص 31.

(2)- نفس المرجع، ص ص 12-13.

1- ضمان حقوق الملكية الخاصة باستخدام القانون والأجهزة الأمنية.

2- تشجيع النشاط الخاص وإلغاء القيود على حركة الأموال والسلع داخل الدولة وحماية الاحتكارات الخاصـــة.

3- إحداث نوع من التوازن الاجتماعي من خلال تخفيف حدة التوتر الناجمة عن استغلال القطاعات الاجتماعية العريضة.

4- الدفاع عن الارتباطات الخارجية لرأس المال المحلي[1].

إن اهتمام "فرانك" بالدولة في العالم الثالث ينصب على دورها الاقتصادي، حيث قوة الدولة تكمن في مدى قدرتها على إدماج الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في إطار عملية التراكم لرأس المال العالمي، وكذلك خدمة المصالح الطبقية المحلية والعالمية الذين ترطبهما علاقات بنيوية متينة ويتم كل ذلك على حساب الاستغلال المتزايد للطبقة العاملة مصدر هذا الفائض ومصدر التراكم، ويربط "فرانك" بين تزايد دور الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية في العالم الثالث وبين متطلبات أزمة التراكم العالمي، فعندما توجد أزمة تراكم لرأس المال في المركز الرأسمالي، يزداد استغلال الطبقة العاملة في التوابع حيث تعتبر الدولة التابعة الأداة الوحيدة المخولة لذلك. فالدولة تستطيع من خلال إدارتها للشؤون الاقتصادية أن تستخدم قوتها لتخفيض أجور العمال وأن تقلل من معدل تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من الخدمات الاجتماعية، ومنع نقابات العمال أن تتخذ طابعا سياسيا. وباختصار فكلما كان التغيير الاقتصادي الذي يفرضه تقسيم العمل الدولي قويا وشاملا كلما كان تدخل الدولة أكثر قوة وشمولا[2].

وإذا كان "فرانك" يتفق مع معظم رواد هذا الاتجاه على الدور الاقتصادي للدولة لتابعة وأنها – أي الدولة التابعة – أداة اقتصادية فعالة لتحقيق مصالح الرأسمالية العالمية، فقد اهتم أيضا إلى جانب ذلك بتحليل النظم السياسية للدولة التابعة وخاصة في أمريكا اللاتينية، معتبرا أن النظام السياسي في الدول التابعة يتسم بخاصية أساسية متمثلة في عدم الاستقرار السياسي ذلك أن للنظام السياسي هو انعكاس مباشر لعلاقة التبعية التي تربط الدولة التابعة بالمركز وعلى ذلك فإن كل خصائص هذا النظام يجب ان يفهم في إطار هذه العلاقة، مثل الانقلابات

---

(1)-أحمد ثابت. مرجع سابق. ص ص 26-27.

(2)- أحمد زايد. الدولة. مرجع سابق. ص ص 109-110.

العسكرية وتبني مواقف سياسية وإيديولوجية مختلفة ومتناقضة، فالقادة السياسيون وهم غالبا من رجال الجيش يسيرون على السلطة السياسية فيرفعون شعار الديمقراطية أحيانا والقومية أحيانا أخرى، وأحيانا ثالثة الاشتراكية، وقد أضاف "فرانك" إلى خاصية عدم الاستقرار خاصية أخرى تتميز بها النظم السياسية التابعة وهي خاصية التسلطية، وتظهر هذه السمة عندما يعاني النظام الرأسمالي من أزمة حادة فيحاول أن ينقل ذلك إلى الدولة التابعة التي لا تجد وسيلة أخرى سوى زيادة التسلط على الطبقات الكادحة، ذلك أن أزمة التراكم الحادة التي يعانيها المركز، تنعكس مباشرة على الدولة التابعة – بحكم علاقة التبعية – أين يدفع العامل والطبقات الكادحة ثمن ذلك بفرض سياسات التقشف التي يؤدي تنفيذها إلى مضاعفة الفائض الذي يذهب إلى قلب العالم الرأسمالي، وتحاول النظم التسلطية أن تحافظ قدر الإمكان على النظام الداخلي[1]

وخلاصة القول أن القوة السياسية للدولة التابعة تنحصر أساسا في إدماج وإخضاع البنية الاقتصادية والاجتماعية في عملية التراكم الرأسمالي العالمي، وهذا يتطلب من الدولة المزيد من التدخل في النشاط الاقتصادي لخدمة رأس المال العالمي والمحلي، وهذا ما يفسر سمة التسلطية التي تتصف بها هذه الدولة، لأن هذه السمة هي ضرورية لحماية التحالف السالف الذكر، من هنا يمكن القول أن مساهمات "فرانك" قد انصبت أساسا على تحليل الأبنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة التابعة، بينما كان اهتمامه بالبناء السياسي أقل بالمقارنة بالبناء الاقتصادي، لهذا لا نجد عند "فرانك" مساهمات سياسية ذات قيمة كبيرة، كما نجد ذلك عند "حمزة علوي"، وإذا كانت تحليلاته الاقتصادية تركت ردود أفعال عديدة من طرف منتقديه، فإن تحليلاته السياسية لم تنل مثل هذا الاهتمام خاصة إذا علمنا أن "فرانك" يمثل اتجاها راديكاليا ضمن مدرسة التبعية إلى جانب "سمير أمين".

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 86-88.

4-نموذج سمير أمين:

لم يول "سمير أمين" اهتماما كبيرا بتحليل البناء السياسي وجهاز الدولة في العالم الثالث، وجاء الحديث عنها في معرض تناوله للفئة المسيطرة على أجهزة الدولة، وفي هذا الإطار تشابه وجهة نظر " سمير أمين" مع وجهة نظر "فرانك" في أن العالم التابع أو الدولة التابعة تختلف عن نظيرتها في المركز، ويرى "أمين" أنه ليس من الضروري أن تكون الطبقة البرجوازية هي المسيطرة على أجهزة الدولة، لكن هذا لا يمنع من إقامة علاقات مع هذه الأخيرة وتتلخص هذه الروابط في الفساد السياسي والاقتصادي، غير أن هذه البرجوازية التابعة تنجح في بعض الأحيان التغلغل في أجهزة الدولة حيث أن تلك الأجهزة تسيطر عليها الشريحة العليا من البيروقراطية في تحالف من الأوليجاركية الزراعية في الريف سواء تحالف مفتوح ومباشر أو من خلال طبقة وسيطة هي الكمبرادورية[1].

وبالتالي فلا يمكن حسب وجهة النظر هذه التكلم عن الدولة قوية ومستقلة في الأطراف طالما تستمد وجودها واستمرارها من خلال التحالفات التي تقيمها مع رأس المال الاحتكاري الأوروبي، فلقد عمدت الرأسمالية الاحكتارية الأوروبية إلى خلق ودعم تحالفات طبقية في المستعمرات وأشباهها تكون بمثابة توابع لها، وتكونت هذه التحالفات من عناصر الإقطاع والبرجوازية الكمبرادورية، حيث أصبحت الدولة مجرد أداة تخدم رأس المال الاحتكاري الأوروبي سواء بطريق مباشر (من خلال الحكم الاستعماري) أو غير مباشر (النظم شبه الاستعمارية)، وفي مواجهة التحالف الحكام في المستعمرات وأشباهها والتابع لرأس المال الاحتكاري قامت حركات التحرير الوطني بتحالف من ثلاث قوي هي:

1- بروليتاريا ناشئة تعاني مع الاستغلال.

2- جماهير فلاحية مستغلة من طرف كل الطبقات المحلية ورأس المال الاحتكاري الأجنبي.

---

(1)- أحمد زايد. البناء السياسي. مرجع سابق. ص 183.

3-البرجوازية الوطنية، وكانت في طور التكوين ولم تتحول إلى طبقة فعلية بعد، وقد عملت على تعديل شروط العمل الدولي لبناء قاعدة اقتصادية لنفسها[1].

وقد تم التحالف باسم حركة التحرير الوطني في كثير من دول عالم الثالث بقيادة البرجوازية الوطنية التي نادت بتطبيق مشروعها الاقتصادي واتجهت في أغلب الأحيان نحو نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات والذي انتهى إلى تنمية تابعة ومشوهة ومزيد من توجه البناء الاقتصادي نحو الخارج، وظهور تفاوت حاد في توزيع الدخل وتهميش الجماهير الشعبية ومن أهم نتائج هذا النموذج التنموي إخفاق ما أسماه "سمير أمين" البرجوازية الوطنية في خلق تجربة تنموية مستقلة وعجزها عن السيطرة على شروط التراكم الداخلي، ويفسر "أمين" أسباب عجز حركات التحرير الوطني التي أفرزت النظم الحاكمة عقب الاستقلال الخروج عن النظام الرأسمالي العالمي، بأنها لم تخلق تحالفا وطنيا يضم الفلاحين ويوفر الأسس الاجتماعية الشعبية لنمط التنمية المتبع، وهذه الظاهرة حدثت في أغلب دول عالم الثالث (إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية). حيث كانت النخبة السياسية تقود عملية التنمية في إطار التبعية والتحالف مع المراكز الإمبريالية.

وعموما فإن مساهمات "سمير أمين" مثل مساهمة "فرانك" يشوبها النقص في تحليلها للبناء السياسي في الدول الطرفية رغم أنه قدم تحليلا ممتازا لظاهرة تخلف دول العالم الثالث وخاصة في كتابه التراكم على الصعيد العالمي أو في كتابه الأخر التطور اللامتكافئ.

---

(1)- أحمد ثابت. مرجع سابق. ص ص 29-30.

5-نموذج والرشتين:

لم يعط "والرشتين" أهمية كبيرة لتحليل الدولة في المجتمعات التابعة إنما تناولها في إطار فكرته عن النسق العالمي، حيث ميز بين الدولة القومية في المراكز والضعيفة في الأطراف ومتوسطة القوة في أشباه الأطراف، ويرى بداية أن التناقض الأساسي في التحليل الطبقي على نطاق عالمي يكمن في دور الدولة وطبيعة الجماعات المسيطرة عليها، فبينما دار الصراع حول السيطرة على الدولة في أوروبا في إطار الحدود القومية بين البرجوازية التي نمى وعيها الطبقي، وسبقت البروليتاريا في ذلك، فإن التناقض في مجتمعات الأطراف لم يكن جماعتين تحاول أي منها أن تسيطر على بنية الدولة في إطارها القومي، وإنما بين مصالح منظمة جمعت برجوازية المركز مع خلفائها المحليين في مواجهة غالبية سكان الأطراف.

من ثمة يكتسب الكفاح السياسي للطبقة العالمية بعدا عالميا[1]، طالما أن الدولة لا يمكن فهمها إلا في إطارها العالمي، فلأول مرة في تاريخ الإنسانية أدت الرأسمالية إلى خلق نظام ما بين المجتمعات عالمي حقيقة في توسعه[2]، فـ"والرشتين" من هذا المنطلق يعالج الدولة في العامل الثالث من خلال علميات النظام العالمي وما ينجم عنه من علميات أخرى تكون فيه الدولة التابعة كحلقة وصل بين البرجوازية في المركز وجماعة المصالح في الأطراف، فالنسق العالمي هو الإطار الملائم الذي يجب أن تحلل فيه الدولة التابعة. فمن خلال نظريته الخاصة بالنظام العالمي (World System) يعطي "والرشتين" الأولوية في التحليل لدور العوامل الخارجية، وهو يتفق في هذا الصدد مع "سمير أمين" في أن الرأسمالية هي أول نمط للإنتاج ذي طبيعة عالمية شاملة، وهكذا فلا يمكن فهم ظاهرة الدولة الطرفية في المرحلة الراهنة دون فهم الطبيعة العالمية للنظام الرأسمالي وعمليات التفاعل بين الطرفين من ناحية والرأسمالية من ناحية أخرى، وفي رأي "والرشتين" فإن الدولة هي الوسيط المؤسسي الأكثر ملائمة لإخضاع السوق لسيطرة هذه الطبقة أو تلك[3].

فمن خلال هذا التحليل نرى أن "والرشتين" يعيد الفكرة الماركسية التقليدية حول الدولة الآداتية (ماركس، لينين) ولكن الفرق بين النظرة التقليدية حول الدولة، ووجهة نظر "والرشتين"

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 31-32.

(2)- Kazangikil. op cit. p 71.

(3)- الأيوبي. مرجع سابق. ص 33.

هو أن الدولة عند هذا الأخير أداة لطبقة خارجية وليس لطبقة محلية (البرجوازية). رغم أنه يتفق معهم في الدور الذي يعطيه للاقتصاد إذا يعتبره المتغير المستقل بينما يعتبر السياسة المتغير التابع، رغم ذلك يؤكد أهمية المتغير السياسي للدولة في تطور الرأسمالية[1].

لقد انطلقت نظرية النسق العالمي حول الدولة التابعة كما نظر لها "والرشتين" واتباعه من وحدة تحليل أساسية هي النظام العالمي، ونظامه الاقتصادي بينما اعتبرت الدولة كوحدة ثانوية، ويذهب أنصار هذه النظرية انه لا يوجد سوى عالم واحد سوق عالمية واحدة، وتقسيم دولي موحد للعمل تسيطر عليه المراكز الرأسمالية العالمية، وأما ظاهرة الدولة القومية فقد تراجعت أهميتها كفاعل رئيسي ولم يعد الحديث عنها ملائما سوى في إطار القانون الدولي والمنظمات الدولية[2]، وللوصول إلى هذه النتيجة فقد انطلق "والرشتين" من عدة فرضيات لإثبات صحة أطروحاته منطلقا من فكرة أساسية هي أن النظام الرأسمالي العالمي منذ ظهوره أخذ يتطور ويتوسع على حساب الأطراف، وبالتالي فإن فهم ما يجري في هذه الأخيرة يجب أن يبدأ من النظام الرأسمالي العالمي المهيمن، من هنا انطلق "والرشتين" من عدة فرضيات محاولا إثبات صحتها متخذا من نشأة الرأسمالية تاريخا وتحليل النظام الاقتصادي لنشأة الرأسمالية في أوروبا وتوسيعها على نطاق واسع نقطة بداية وذلك على النحو التالي[3]:

1- انطلق "والرشتين" من التركيز على العامل أو التغيير الاقتصادي كعامل حاسم في تطور النظام الرأسمالي وقد دفعه ذلك إلى التقليل من أهمية العوامل السياسية والثقافية والقانونية، ومن وجهة نظره إذا كانت نشأة الرأسمالية وتطورها في أوروبا اتسمت بتطابق الحدود السياسية مع نظيرتها الاقتصادية، فإن الحال لم يسر بنفس المنطق في الأطراف ونصف الأطراف بفعل ارتباط الأبنية المحلية بحركة رأس المال العالمي وبقراراته ونشأة البرجوازيات المحلية المرتبطة به، وتقوم بتوظيف الدولة التي تسيطر عليها في خدمة مصالح الكمبرادورية ويفسر "والرشتين" هذه الفرضية بالقول بوجود علاقة استقطاب داخل النظام العالمي بين ثلاثة تكوينات (المركز، الأطراف وأشباه الأطراف)، ولكل واحدة وظيفة معينة في تقسيم العمل الدولي.

---

(1)- Kazangikil. Op cit. p72.

(2)- أحمد ثابت. مرجع سابق. ص 14.

(3)- نفس المرجع. ص ص 21-24.

2- وحدة التحليل الأساسية هي النظام العالمي ويسيطر عليه الاقتصاد الرأسمالي العالمي وقد تطور هذا النظام كـ"نظام تاريخي" على حد قوله ضمن اتجاهات عالمية في إطارين (إطار جغرافي أو مكاني)، يقوم على تقسيم دولي للعمل، و(إطار زماني) جعل من مناطق العالم تؤدي وظائف متباينة حسب دورها في النظام العالمي، وربما يكون "والرشتين" هنا منطلق من مصطلح (أزمة العالم) الذي أطلقه "وولفرام إيرهارد" (Wolfram Eberhard)، حيث استعمله "والرشتين" و"وفرناند برودول" (Fernand Brawdel) و"أنطوني جيدنز" (A. Giddens) ، ويقصد بهذا المصطلح بأن تعاقب الأحداث أو العمليات الاجتماعية المتشابهة يمكن أن تكون لها نتائج مختلفة حسب مراحل تطور العالم، أنه زمن معاش بأبعاد العالم كما يقول "برودل" : أو السياق العالم فترة مغطاة حسب "الورشتين"، وكما يؤكد "كازا نجيكل" فإن المداخل ذات التأثير الماركسي هي التي تبنت أكثر من غيرها هذا المصطلح بشكل أساسي لفهم الديناميات ما بين المجتمعات التي هي في الأساس نتيجة لعولمة الدولة الحديثة[1].

3- إن النشاط السياسي لا يزال يدور داخل التكوينات الوطنية للدول بحدود تعد أضيق من تلك الخاصة بالنشاط الاقتصادي، وهذا يتوافق مع تحليل "والرشتين" السابق الذي ينطلق من أهمية العوامل الاقتصادية كعوامل محددة ومؤشرة في تطور التشكيلات الاجتماعية المختلفة، حيث العامل الاقتصادي يحدد كل النشاطات السياسية الأخرى.

4- إن ازدياد الطابع العالمي الرأسمالي يدفع إلى القول بأن القوة الخارجية والتيارات العالمية تؤثر على ما يحدث داخل أي نظام فرعي، فعلى سبيل المثال تتحدد الأبنية والصراعات الطبقية داخل بلد معين بالموقع الذي تشغله في النظام العالمي.

5- يرفض "والرشتين" الحديث عن وجود أنظمة اشتراكية في الاقتصاد العالمي طالما أنه اعتبر أن بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي واحدة بنفس القدر الذي لا يرى وجود أنماط إنتاج إقطاعية أو ما قبل رأسمالية.

هكذا يعالج "والرشتين" موضوع الدولة في المجتمعات الطرفية انطلاقا من النسق العالمي وانطلاقا من النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي يقوم باستنزاف فائض القيمة من الأطراف.

---

(1)- Kazangikil. Op cit. p72.

وعموما ما يمكن تلخيص أهم الأفكار التي طرحها "والرشتين" من خلال تحليله للدولة القومية ودورها في النظام العالمي:

1- إن الدولة التابعة ظاهرة محددة تاريخيا لأنها نتاج الرأسمالية الأوروبية وقد توسعت هذه الظاهرة كعضو من النظام الرأسمالي العالمي، وليس كظاهرة مستقلة عنه.

2- أن التقسيم الهيكلي التاريخي للدولة إلى مركز وشبه أطراف وأطراف هو شرط لاستقرار النظام العالمي بأكمله.

3- أن التنافس بين الدول هو القوة المحركة التي تحافظ على استمرار النظام وحركته، فبدون هذا التنافس يتحول النظام إلى إمبراطورية عالمية.

4- تتدخل الدولة في عمل السوق الرأسمالي الحر وتعدل فيه بما من شأنه زيادة المنافع (الأرباح، الأجور ...) التي تتلقاها بعض الجماعات داخل النظام.

5- تمثل الدولة الموقع تتم فيه الصراعات السياسية والحلول الوسطي التي تحدد المستوى العام للطلب العالمي[1].

إن الذي يمكن نستنتجه من خلال هذه الأطروحة حول الدولة في العامل الثالث أنها تربط بين هذه الأخيرة والنظام الرأسمالي العالمي من خلال آلياته وميكانيزماته المتعددة، حيث وجود الدولة وقوتها واستقلاليتها لا يمكن فهمه إلا في ضوء علاقاتها مع المركز نتيجة ظروف تاريخية ربطت المجتمع والاقتصاد في العالم الثالث مع مصالح المركز الرأسمالي والنظام الاقتصادي العالمي، حيث نجد أن الخاسر الأكبر في كل ذلك الطبقة البروليتارية التي تؤمن إنتاج الفائض الذي يتم نقله إلى المركز عن طريق وسيط متمثلا في الدولة، وخلاصة لما سبق من تحليل يبدو أن ثلاثي التبعية (فرانك، أمين، والرشتين) لم يقدموا تحليلا كافيا للبناء السياسي في التوابع، غير أن أفكارهم قدمت رؤية بنيت عليها مجموعة من الآراء في الدولة التابعة[2].

---

(1)- الأيوبي. مرجع سابق. ص ص 24-25.

(3)- أحمد زايد. البناء السياسي. مرجع سابق. ص ص 183-184

6- نموذج قوالبرمو أودانيل:

اهتم "قوالبرمو أودانيل" ومن خلال دراسته لعدد من دول أمريكا اللاتينية بطبيعة الفئة الحاكمة، رابطا بذلك استراتيجية معينة في التنمية الاقتصادية وشكل معين من أشكال الدولة (النظام السياسي)، ومن خلال ذلك قدم مفهومه عن الدولة، (الدولة السلطوية البيروقراطية) ليشير به إلى بعض الدول التي وصلت طورا من النمو التبعي التي تمتاز بتطور القطاع الصناعي، والذي أدى إلى بروز أزمات اجتماعية لا يمكن معالجتها إلا من خلال الدولة السلطوية البيروقراطية، هذه الدولة هي الرد على تفاقم التبعية وهي القدرة على ترسخ احتواء بعض دول الأطراف في النظام الرأسمالي الدولي، وتمتاز هذه الدولة بالحكم العسكري الذي يشارك البرجوازية البيروقراطية في إدارة المشاريع الاجتماعية العامة[1]، ورغم أن هذا النوع من النظام الذي يكون فيه للمؤسسة العسكرية الدور البارز مستمد أساسا من تجربة دول أمريكا اللاتينية كما درسها "أودانيل" إلا أن ذلك لا يمنع من تعميم هذه الظاهرة على كثير من دول آسيا وخاصة إفريقيا التي تمتاز بارتفاع نسبة الحكم العسكري والانقلابات التي تكاد لا تنقطع، فعدم الاستقرار هو السمة البارزة لهذا النوع من النظم والذي يعني فشل الدولة في قيادة وإنجاح عملية التنمية وفي قيادة المجتمع، لهذا تلجأ إلى التسلط لحماية مصالح النظام العالمي والشركات المتعددة الجنسيات، وحفظ النظام والمحافظة على الاستقرار.

ويعرف "أودانيل" الدولة البيروقراطية التسلطية بأنها نظام يقوم على إبعاد أو إقصاء القطاعات الشعبية الواسعة من الساحتين السياسية والاقتصادية وإعادة التوجه ناحية القطاعات والشرائح المسيطرة مع البرجوازية الصناعية، بعد أن أخفقت في تحقيق أهداف النظم الشعبوية[2] التي تبنتها هذه النظم في البداية معبرا عنها بسياسة إحلال الواردات والتي تبنتها كثير من دول العالم في بداية عملياتها التنموية وليس فقط في دول أمريكا اللاتينية ويمكن ذكر هنا تجربة مصر والتجربة الجزائرية كما سوف يتضح لاحقا، ولكن بعد إخفاق هذه التجربة، حيث تبدأ المشكلات الاقتصادية بالظهور، مشكلة التمويل، التضخم، ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يلجأ النظام للتغلب على ذلك إلى تعميق عملية التصنيع بالاتجاه نحو المزيد من الصناعة الإنتاجية،

---

(1)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص 83.

(2)- أحمد ثابت. مرجع سابق. ص 75.

ويؤدي هذا عادة إلى قبول دور متزايد لرأس المال الأجنبي بالنظر إلى محدودية رأس المال المحلي، كما يؤدي إلى توثيق النخبة التكنوقراطية والعسكرية على الحكم بالتحالف مع المستثمرين الأجانب وبعض الرأسماليين المحليين، وهذا يعني التخلي عن صميم الإيديولوجية الشعبوية واللجوء إلى المزيد من الاعتماد على أجهزة القمع من شرطة وأمن وجيش مع تحويل معظم قنوات التعبير والتوصيل السياسي إلى البيروقراطية[1].

ويفهم من هذا التحليل أنه في ظل المؤسسة العسكرية وسيطرتها على الحياة السياسية وبتحالفها مع البرجوازية البيروقراطية، فإن النتيجة المتوقعة في زيادة التسلط وزيادة القهر وزيادة استغلال الطبقات الضعيفة وقد تضطر الدولة التسلطية هذه في بعض الأحيان ومن أجل تقوية سلطتها وفرض سيطرتها على البناء الاجتماعي عموما وحتى على البرجوازية الصناعية المسيطرة والتي تربطها معها علاقات حميمة، وهذا يعني أن الدولة في هذا النموذج ليست تعبيرا عن سيطرة طبقية معينة أو للدولة سمات طبقية تماثل في تكوينها وتركيب سلطتها النموذج الكلاسيكي للدولة الرأسمالية في أوروبا الغربية[2]، إذ نحن هنا أمام نموذج من الدولة ورغم الاستقلال النسبي الذي يتصف به إلا أنه في الحقيقة يحاول الحفاظ والإبقاء على العلاقات الاجتماعية القائمة والنظام الاجتماعي المهيمن عليه من طرف البرجوازية المحلية ورأس المال الأجنبي المتحالف معها، أما من ناحية السياسية فإن هذه الدولة ونتيجة لسيطرة المؤسسة العسكرية عليها وما يؤدي ذلك من اتصافها بالتسلطية، فإنها رغم ذلك تحاول اكتساب الشرعية من خلال مؤسسات تحتكر وسائل القوة المادية والترويج لإيديولوجية تمثل إدماج الأمة الشعب في الدولة والإدعاء بأن الدولة تمثل "الروح العامة" للأمة وتقف فوق الجميع، وتظهر المؤسسة العسكرية على أنها تمثل محور القبول العام وهي مصدر الشرعية حيث تقوم الدولة بخلق القبول بشرعيتها وسياستها من قبل المواطنين عن طريق عاملين أساسيين هما:

أولا: مفهوم المواطنة أي تنمية الشعور بالمواطنة من خلال متغيرين رئيسيين:

1- المساواة نظريا بين كافة المواطنين.

2- النص في الدستور والقوانين التشريعية على احترام سلطة القضاء وحق المواطنين في اللجوء إليه في مواجهة الممارسات التعسفية لبعض أجهزة الدولة.

---

(1)- الأوبي. مرجع سابق. ص ص 39-40.

(2)- أحمد ثابت. مرجع سابق. ص 76.

ثانيا: قيام الدولة ببعث الروح الوطنية لدى أفراد الشعب، ولا يتم ذلك عن طريق المشاركة الفعلية للمواطنين وتمتعهم بالحقوق الأساسية وإنما من خلال إنابة الدولة عنهم وتصوير نفسها كمعبر عن جموع الأفراد بصفة (نحن)[1]. ولكن في الحقيقة فإن الدولة السلطوية البيروقراطية تقوم بعكس ما تدعي تماما، فإذا كانت تدعي المصلحة العامة للشعب، فهي في الحقيقة تبدي إنحيازات طبقية واضحة، وهذا ما أدى "أودانيل" إلى أن يضيف إلى هذه الدولة خصائص أخرى تظهر من خلال ممارستها القمعية ضد القطاعات الشعبية الواسعة:

1-تقوم الدولة بتشويه مفهوم المواطنة فضلا عن تقيد فرص المشاركة السياسية وتصفية التنظيمات والجمعيات الديمقراطية للأحزاب والنقابات.

2-تحييذ نمط التراكم الرأسمالي يشجع تكوين احتكارات صناعية في الداخل في من رأس المال الخاص مع تعميق اندماج البنية الإنتاجية الوطنية في رأس المال الدولي.

3--تؤسس شرعيتها على معايير اقتصادية فنية مثل معدلات النمو في الناتج القومي وزيادة الاستهلاك بمعني أخر تعبر عن شرعية الفعالية التقنية وهي تخاطب بذلك الشرائح المرتبطة برأس المال المحلي الأجنبي، بينما هي تعمل على إبقاء العمال والفلاحين في حالة خامدة باستخدام الأجهزة الأمنية[2].

وغير بعيد عن هذا التحليل حاول المفكر الكاريبي "كلايف توماس" أن يعطينا نظرة مشابهة "لأودانيل" مستخدما في ذلك مفهوم "الدولة السلطوية" ليشير إلى الدولة الطرفية ومعبرا في ذات الوقت عن التأثيرات الخارجية التي يحدثها النظام الرأسمالي العالمي على هذه الدول، فالدولة السلطوية ليست مرتبطة بالكامل بالأوضاع الداخلية السائدة في الدول التابعة، وإنما نابعة من التحولات البنيوية لأزمة التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، وهي تؤدي إلى تفاقم أزمات الفقر والتخلف الاقتصادي والتشوه البنيوي في هذه الدول[3]، فالمشاكل التي تشهدها هذه الدول نابعة أصلا من سيطرة النظام الرأسمالي العالمي على هذه الدول وبالتالي فإن فهم هذه الدول ومعرفة خصائصها وطبيعتها لا يمكن أن يفهم بعيدا عن هذا النظام العالمي.

---

(1)- نفس المرجع. ص ص 77-78.

(2)- نفس المرجع. ص ص 78-79.

(3)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص ص 84-85.

انطلاقا من هذا الإدراك وهذا الفهم لطبيعة العلاقة بين الدولة الطرفية والنظام الرأسمالي العالمي، حدد "توماس كلايف" ثماني صفات أساسية للدولة السلطوية:

1- أن الدولة السلطوية تنمو في المجتمعات الرأسمالية الطرفية كمحصلة لتخلف قوى الإنتاج والتشوه البنيوي لنمط الإنتاج.

2- إنما تعمل من أجل ترسيخ الدول الطرفية في النظام الرأسمالي العالمي.

3- أنها تجد جذورها الاجتماعية في هيمنة تلك الطبقات الاجتماعية المتحالفة مع برجوازية المركز على المجتمع، وفي التهميش المستتر للجماهير من السلطة السياسية.

4- أنها نابعة من التحالف المحلي وتمتاز بالدور الرئيسي الذي تؤديه البرجوازية الصغيرة التي تتحكم بالسلطة السياسية.

5- أنها تحد من الحريات السياسية والممارسة الديمقراطية.

6- أن الدولة السلطوية قائمة على الملكية العامة لثروات المجتمع وإدارة المشاريع الاقتصادية الضخمة والتدخلات المستمرة في الاقتصاد.

7- إن هذه السيطرة الاقتصادية تعمق من قدرات الدولة القمعية وتزيد من بلورت التناقضات الاجتماعية.

8- أن الدولة السلطوية تخبر فترات الأزمات الاقتصادية المحلية والدولية المصاحبة لتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي لصالحها وتعمل على تقوية أجهزتها القمعية واستقلالها النسبي عن الطبقات الاجتماعية[1].

---

(1)- نفس المرجع سابق. ص ص 85-86.

خامسا: في نقد نظرية التبعية:

حصلت نظرية التبعية منذ ظهورها، على تأييد ورواج واسعين وخاصة من مفكري العالم الثالث، فهؤلاء كانوا يعتقدون في بداية الأمر أنها يمكن أن تفسر تخلف مجتمعاتهم وترسم لهم طريق التخلص منه، ولكن بعد فترة من الزمن بدأ يظهر أن هذه النظرية بدورها لم توفق كل التوفيق في مهمتها هذه، ولكن هذا لا ينفي أنها قدمت إسهامات ذات قيمة كبيرة، وكشفت عن العديد من القضايا التي لم تكن معروفة ولم يتطرق إليها أي مفكر من قبل، وخاصة في ظل الفكر التنموي التقليدي، ورغم هذا الإنجاز الكبير فإن هذه النظريات تعرضت إلى انتقادات عديدة، ومن بين هؤلاء النقاد الماركسيين التقليديين الذي يعيبون عليها إخفاء واقع العلاقات الطبقية بتشديدها على علاقة التبادل الدولي، ويرفض هؤلاء المؤلفون أيضا الفرضية الرئيسية لمدرسة التبعية التي مؤداها أن تخلف أمريكا اللاتينية هو نتيجة مباشرة لإدماجها القديم في عملية التنمية الرأسمالية. والواقع أن نظرية التبعية في نظر الماركسيين التقليديين تحبس نفسها في حلقة مفرغة بتعليقها التخلف بالتنمية والتنمية بالتخلف، فتخلف أمريكا اللاتينية ليس نتيجة للطابع الرأسمالي لاقتصادها أو لاندماج هذا الاقتصاد في النظام الرأسمالي العالمي، بل هو على العكس من هذا المنطلق بعدم قدرة البرجوازيات المحلية على إحداث تنمية رأسمالية، وبوجه خاص بقاء طرق الإنتاج الإقطاعية أو قبل الرأسمالية في بعض المناطق أو في بعض قطاعات الاقتصاد وفي قطاعات الزراعة بوجه خاص[1]، والواقع أن هذه الانتقادات التي يبديها بعض الماركسيين التقليديين غير مبررة طالما أن نظرية التبعية كان من أسباب ظهورها تطويربعض المقولات الماركسية التقليدية التي لم تعد صالحة مع التطورات التي حدثت في العالم .

إن الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى هذا الاتجاه إنما تكمن في قضايا أخرى تتعلق بالمصطلحات وطريقة التفسير، وبعض القضايا المنهجية والنظرية التي أدت بمدرسة التبعية إلى الإخفاق في تفسير التخلف والدوران في حلقة مفرغة وذلك بربط التخلف بالتبعية والتبعية بالتخلف، وفي نظر "كاردوزو" لم يكن المقصود من مصطلح التبعية أن يستخدم كجواب شاف وشامل للأسئلة والمشكلات التي تثار بصدد تفسير نشأة وتطور التخلف في أمريكا اللاتينية

---

(1)- فليب بربار وبيار دولنا كلين. مرجع سابق. ص ص 137- 138.

خاصة والعالم الثالث عامة، بل كل هدف هذا المصطلح والافتراضات التي ترتبط به، هو مساعدة عملية الاختمار التي كان الفكر الاجتماعي التقدمي في أمريكا اللاتينية يمر بها، وهو يتمثل ويرفض ويتجه لتجاوز الأفكار والنظريات التي وفدت من تصاعد النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية، وهي الأفكار التي تعرف باسم نظرية التحديث[1].

لهذا يعاب كثيرا على هذه النظرية غموض مفاهيمها المستخدمة مثل التخلف، التبعية والتنمية حيث يرى بعض الباحثين أن هذه الأوصاف تكاد أكثرية المجتمعات ان تشترك فيها بغض النظر عن مستوى النمو الذي وصلت إليه، ويجعل هذا الوصف البحث في خصوصية المجتمعات صعبا، ويبقى توصيف النظام الاجتماعي على درجة كبيرة من الغموض[2].

ولقد كان لتعدد الاتجاهات داخل هذه المدرسة دور في هذه الانتقادات التي توجه إليها، ذلك أنه يلاحظ على المستوى المنهجي وجود عدة تيارات تحليلية متناقضة ومتناثرة، أن الخلافات بين هذه التيارات النظرية داخل هذه المدرسة شديدة، خاصة أن كل تيار بل أن كل منظر من منظري التبعية يركز على وحدة تحليله مختلفة، وينطلق من مستوى تحليلي مختلف ويذهب "والرشتين" في تأكيده هذه القضية بقوله: <بالنسبة لي فإن وحدة التحليل المناسب ليست الدولة مع اقتصاد وطني فالاقتصاد الوطني مصطلح خاطئ لم يتناسب ولا يناسب أي شيء>.

إن الوحدة المناسبة للتحليل هي: الاقتصاد – عالم (ECONOMIE- MONDE) وعلى هذا فإن التعريف القاعدي هو أن حدود الاقتصاد تتجاوز حدود الأبنية السياسية[3].

وإذا كان "والرشتين" يتخذ من الاقتصاد العالمي وحدة للتحليل فقد اتخذ البعض الطبقات الاجتماعية وحدة أولية للتحليل، وركز البعض على نظام الدولة السياسي، وفي حين يركز "كاروزو" على التحليل البنيوي نجد "سمير أمين" يفضل الأسلوب الوصفي التاريخي، أما "فرانك" فكان أسلوبه من أكثر الأساليب تجريدا في تحليلاته الكثيرة والمتنوعة وهذا ما أدى بالبعض إلى توجيه العديد من الانتقادات إليه، فقد ذهب البعض إلى أن مفهوم "التبعية" مفهوم شديد الغموض. بحيث أنه عديم الفائدة لفشله في توضيح معنى تبعية بلدان العالم الثالث للمراكز الدولية بشكل كاف وكما يقول "أوبراين" (OBREN) فإن "فرانك" يقدم لنا (حجة دائرية):

---

(1)- محمد السيد السعيد. مرجع سابق. ص 133.

(2)- نادية رمسيس. مدخل التشكيلات الاجتماعية مرجع سابق. ص 44.

(3)- Wallerstein. Op cit. P 99.

البلدان التابعة هي التي تفتقر إلى القدرة على النمو الذاتي، وهي تفتقد إلى هذه القدرة لأن البنى الاقتصادية فيها تابعة وهذه العبارة بذاتها لا تنقل لنا سوى ان الأنظمة الاقتصادية ليست مستقلة ذاتيا، وإنما يعتمد أحدها على الآخر لتحقيق النمو ... ولا يوجد في هذا ما يتعلق ببلدان العالم الثالث وحدها[1].

في دراسة على مدرسة التبعية – وخاصة – تناول "فرانك" دراسة تبعية وتخلف العالم الثالث، توصل أحد الدارسين[2]، إلى أن الأمور التي تقف عائقا أمام دراسة تبعية بلدان العالم تتلخص في ثلاثة عوائق وهي: التبسيطية، التشاؤمية والكليانية.

لذا يجب على أي باحث إذا أراد أن يقوم بدراسة مفيدة وناجحة عن التبعية أن يتخلص من هذه العوائق التي تجعل من الدراسة عديمة الفائدة ولا تقدم أي شيء في هذا الميدان.

ويقصد – بالتبسيطية – الطريقة التي يعالج بها أصحاب هذا الاتجاه التبعية في العالم الثالث حيث أقام هؤلاء العلماء نماذج بسيطة جدا في هذا المجال، وذلك عندما ألقوا بتخلف العالم الثالث على عاتق البلدان المتطورة، وقد ذهب "عادل حسين" في تأكيد هذه القضية (أن اغلب دارسي أمريكا اللاتينية قد بالغ في ربط التخلف الاقتصادي بالتبعية بحيث أصبحا صنوين من النشأة والمسار، وهذا التوحيد بين التخلف الاقتصادي بالتبعية، فضلا عن أنه غير صحيح تاريخيا ومنطقيا فإنه يؤدي إلى إلقاء المسؤولية كاملة على النظام الدولي، وهذا أمر يمكن أن يستخدم كذريعة للدولة التابعة، كي ترضى بنصيبها إلى حين تعديل النظام الدولي)[3]، ذلك أن بلدان العالم الثالث تتحمل في أيضا بعض المسؤولية في تخلفها وتبعيتها ولا يمكن رد كل ذلك إلى عوامل خارجية متمثلة في النظام الرأسمالي الدولي وآلياته، رغم أن هذه الأخيرة مسؤولة بشكل كبير عن هذه الوضعية، فالتخلف الاقتصادي قد ينشأ ويستمر في بلد ما بدون استعمار أو سيطرة خارجية (حالة اليمن، وإثيوبيا مثلا). وفي كثير من البلدان نشأت حالة التنمية واستقرت لركود الأبنية الداخلية وعجزها أو استسلامها أمام التحديات الخارجية (مفهوم القابلية للاستعمار الذي قدمه مالك بن نبي).

---

(1)- أندرو وينستر. مرجع سابق. ص 117.

(2)- ANDRÉ TIANO. "Les Obstacles à L'Etude De La Dépendance". Revue Tiers Monde. Tome 23. (n°:91. Juillet- September 1982).PP461-474.

(3)- عادل حسين. نحو فكر عربي جديد. بيروت: دار المستقبل العربي. 1985. ص 56.

لكن هناك من ناحية أخرى حالات أجهضت فيها إمكانيات النهضة إجهاضا وبالقوة المسلحة، وفرض عليها التخلف أو التنمية المشوهة (والتجربة المصرية مثال بارز في ذلك)[1].

أما التشاؤمية فيقصد بها نظرة هؤلاء العلماء إلى التنمية في العالم الثالث، حيث يذهبون في بعض الأحيان إلى استحالة قيام تنمية وخاصة في الظروف الراهنة، وهم بذلك يشاركون وجهة نظر – نادي روما – التشاؤمية في نظرتها للعالم الثالث.

أما الكليانية (Totalitarisme) فيقصد بها نظرة بعض المفكرين الذين يخلطون بطريقة إرادية بين هدف الاستقلال والعدالة وتحرير الإنسان والاشتراكية، أي انهم لا يفرقون بين بعض المفاهيم ويستعملون الواحدة منها في مكان الأخرى.

ومن بين ما وجه إلى هذا الاتجاه من نقد هو أنه صور بلدان العالم الثالث ساكنة، وبما أن الفائض يتم امتصاصه من هذه البلدان، فإن التنمية المحلية غير ممكنة، وعلى كل حال وبالنظر للنمو الاقتصادي الحديث نسبيا (بعد 1970) والذي حدث للبرازيل والمكسيك والأرجنتين وبعض بلدان شرق آسيا، فإن عددا من الباحثين في أمريكا اللاتينية اضطروا إلى إعادة النظر في موقفهم النظري المتعلق بالتبعية.

وعلى سبيل المثال يعتقد "كاردوزو" أن استثمار رأس المال يشجع بالفعل تنمية بعض الصناعات التي تتم السيطرة عليها محليا، وهو في هذه الحالة لا يتحدث عن "التبعية" وإنما عن "التنمية التابعة" (Dépendent Devlopement) ويعترف "بتراس" (Petras) أن بعض أنماط التنمية قد حدثت ولكنه يرفض وجهة النظر القائلة أن ذلك يمكن أن يقود إلى نمو صناعي ذاتي، ويشير بدلا من ذلك إلى حدوث "تنمية جيبية" (Enclave Devlopement) مشوهة، وهذا يعني أن جيوبا من الصناعة قد تم إنشاؤها بهدف التصدير ولكنها لا تستطيع نقل هذه الديناميكية والإنتاجية العالمية إلى بقية المجالات الاقتصادية[2].

ومن بينما وجه من نقد لنظرية التبعية ما أثاره "سارتوري" الذي رفض أطروحات منظري التبعية متخذا بذلك موقف عدائيا من هذه النظرية، حيث يقول في هذا الصدد: ما الذي يبغيه أعداء التبعية (المقصود به حالة ووضعية التبعية) حتى لو افترضنا (ونضع خطا نحن لو)

---

(1)- نفس المرجع. ص 57.

(2)- أندرو وبيستر. مرجع سابق. ص ص 118-119

أن تشخصيهم تشخيصا صحيحا فما هو البديل؟ هل سيكون حال بلدان أمريكا اللاتينية أفضل لو أغلقت على نفسها الحدود في ظل حكم الفرد المطلق؟ هل كان عليها أن ترفض رأس المال الأجنبي والقروض؟ بينما تقبع فوق رؤوسنا قنبلة الديون التي تبلغ حوالي 400 مليون دولار، يبدو أن المساهمة الكبرى لنظرية التبعية في محنة أمريكا اللاتينية كان توفير المبررات وكبش الفداء لسوء الإدارة المريع الذي أنتج في الحقبة مأساة الديون وانهيار دولة التنمية[1]، نعتقد أن هذا الرأي ينطلق من موقف إيديولوجي متحيز وواضح، حتى لو قبلنا بعض ما جاء به فإن تلك الأوصاف مثل حكم الفرد والمديونية هي من نتاج حالة ووضعية التبعية في حد ذاتها التي يدافع عنها "سارتوري" وانهيار دولة التنمية هو نتيجة آليات وميكانيزمات النظام الرأسمالي الدولي، كما وضحه جيدا منظروا نظرية التبعية.

وعلى العموم فإن نظرية التبعية تعرضت ومازالت تتعرض للعديد من الانتقادات العنيفة التي جعلت من بعض ممثليها يراجعون العديد من قضاياها، وخاصة أبرز ممثلي هذا الاتجاه مثل "سمير أمين" و"فرانك" اللذين كانا أكثر عرضة للنقد.

وإذا كان هذا الأخير قد أنفق الكثير من الوقت في قياس التخلف بلغة "تبادل" و"نقل" الفائض من التوابع إلى المراكز الدولية، فإن هذا قد قاد عددا من النقاد إلى الادعاء بأن نقطة الضعف الأساسية لدى "فرانك" هي فشله في دراسة الطريقة التي يتم فيها استخراج الفائض بواسطة نظام الإنتاج السائد في مجتمعات العالم الثالث، ويشير بعض النقاد مثل "لاكلو" (laclou) إلى ان استغلال الفائض من قبل بلد أقوى، يتمتع بتفوق تجاري على بلد آخر هي ليست سمة مميزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، فمثل هذا التفوق التجاري قد يوجد بين الأنظمة الاقتصادية الإقطاعية وكما يدعي "لاكلو" فإن المشكلة الرئيسية هي معرفة "كيفية إنتاج هذا الفائض الذي يتم نقله ومعرفة مدى وجود أية سمات خاصة بالنظام الإنتاجي الذي يقيم تنمية"[2].

وقد كانت أطروحات "سمير أمين" هي أيضا عرضة للنقد، وقد ذهب أحد منتقديه[3] إلى أن "سمير أمين" لم يشرح التخلف لا في مقالاته المتعددة ولا في مؤلفاته، وهو يسمح لنفسه بأن

---

(1)- سارتوري. مرجع سابق. ص 10.

(2)- أندرو وينستر. مرجع سابق. ص ص 119-120.

(3)- عدي الهواري. مرجع سابق. ص ص 208-210

ينتقد أخطاء المؤلفين الآخرين الوضعية، وفي الواقع باستثناء شرحها للتبادل اللامتكافئ وهو شرح ليس من عنده، بالإضافة إلى كونه غير مقنع، تصف مؤلفات "سمير أمين" كما في كتابه "التطور اللامتكافئ" أوليات التخلف، ولكن لابد من ملاحظة أن هذا الشرح ليس إلا مجرد وصف يكتفي بالتذكير بأن قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية في اقتصاد رأسمالي متطور، يتمفصل مع قطاع إنتاج السلع الإنتاجية، في حين أن قطاع التصدير في اقتصاد متخلف يتمفصل مع قطاع استيراد السلع الكماليـــة.

ويضيف هؤلاء النقاد أن مفاهيم المركز والأطراف[1] عند "سمير أمين" لم تعد مفاهيم ملازمة للرأسمالية، فهو يشير إلى تطور غير متكافئ في تاريخ الإنسانية كلها، وهو تطور مقرون بمركز وأطراف، أما تناقضاته فربما تكون قد رسمت معالم تطور مختلف التشكيلات الاجتماعية في مناطق العالم المختلفة، يقول "سمير أمين" كان نمط الإنتاج الإقطاعي يمثل الأطراف بالنسبة لنمط الإنتاج الضريبي المحتمل. إن قراءة أو إعادة قراءة تاريخ الإنسانية من خلال مفاهيم المركز والمحيط، بهدف كشف تطور لا متكافئ ما قبل الرأسمالي، في حين أن التشكيلات الاجتماعية الإقليمية لم تكن منخرطة في سوق عالمية تضبطها قيم تبادل السلع المنتجة هنا وهناك، هو مشروع متهور، كان يوجد دائما بين مختلف التشكيلات الاجتماعية القديمة مبادلة على قاعدة المقايضة – ومنذ عدة قرون – إلا أن ما يسمى تبادلا غير متكافئ لم يكن يعني في أي لحظة أن نمط الإنتاج الضريبي هو المركز المستقل وأن نمط الإنتاج الإقطاعي هو الأطراف المستغلة[2].

ومن بين المآخذ التي يبديها بعض الدارسين لنظرية التبعية فيما يخص المفاهيم المستعملة من طرف روادها وخاصة "سمير أمين" مفهوم (فك الارتباط) الذي لو يوضحه بشكل كاف لخروج الأطراف من سيطرة النظام الرأسمالي والسوق العالمي، رغم أنه استشهد بتجربة الصين إلا أنه لم يقدم معايير واضحة تثبت ذلك خاصة بعد مرحلة "ماو"، وكذلك الحال أيضا عند "والرشتين" وكان من أحد أسباب الاضطرابات سيطرة التحليل الطبقي المادي عند "أمين"

---

(1)- محمد الأخضر بن حاسين. <نقد مفهومي المركز والمحيط>. مجلة الطليعة (عدد6. 1974). ص ص 41-50.
(2)- عدي الهواري. مرجع سابق. ص 211.

خاصة لدى حديثه عن تجارب التنمية المستقلة وحركات التحرير الوطني في آسيا وإفريقيا مثل مصر الناصرية، ورغم تفرقته الواضحة بين فك الارتباط والعزلة عن النظام الرأسمالي العالمي، إلا أنه لم يحدد كما سلف طرق فك الارتباط[1].

أما "ثيدا سكوكبول" فقد وجهت نقدا لـ"والرشتين" مفاده أنه رغم انتقادات هذا الأخير الحادة للاقتصاديين اللبراليين بسبب تركيزهم على المتغير الاقتصادي وحده، فإنه عاد واعتمد على نفس المتغير في تفسير ديناميات النظام العالمي، وتجاهل وحده التحليل المركزية في الماركسية، ومفادها أن علاقات الإنتاج الاجتماعية وتعبئة الفائض تفسر على وتطور أي نظام اقتصادي، ومن ثم طبق نفس المنظور الاقتصادي الشيق على دور الدولة في النظام العالمي وتفسيره للتفاوت بينما من حيث القوة أو الضعف، استنادا إلى الظروف الاقتصادية السائدة داخل دولة معينة ومصالح السوق العالمية[2].

هكذا نرى أن مدرسة التبعية من خلال إسهامات ممثليها، لم تكن أفضل حالا من النظريات التقليدية فهي بدورها لم تستطع – إلى حد كبير – تفسير التخلف وتبعية العالم الثالث.

وهذا ما أدى بها في الأخير إلى العجز في طرح البدائل العملية للخروج من التخلف، ذلك أنه ليس هناك اتفاقا بين ممثليها في هذه النقطة بحد ذاتها، وربما يرجع ذلك إلى أن نظرية التبعية، ومن خلال الاتجاه العام لشرائحها، تمكننا من التمييز بين رافدين أساسيين:

<u>الأول</u>: نما وطور أطروحاته، من خلال أطروحات اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأمريكا اللاتينية، والتي كان يرأسها "بريبتش"، ***أما الرافد الثاني*** فيستمد كثيرا من أفكاره وتحاليله من تقاليد التحليل الماركسي، لذلك نرى أن تصورهم لهذه الاقتراحات للخروج من التبعية والتخلف يختلف من مفكر إلى آخر، فبعض الكتاب وخاصة "فرانك" يعتقد أن التبعية ستتفاقم، وأن ظاهرة نمو التخلف ستتعمق ويستمر الركود الاقتصادي، إلى أن تحدث

---

(1)- أحمد ثابت. مرجع سابق. ص 39.
(2)- نفس المرجع. ص 36.

كارثة في النظام الرأسمالي. ولكن البعض الآخر من الكتاب وخاصة "دوس سانتوس" و"سمير أمين" و"كاردوزو" يطرح أن الاشتراكية هي الحل وأن الظروف الموضوعية والذاتية مواتية لقيام الثورة البروليتارية في الأطراف[1].

إن هذه الاختلافات وتعدد الأطروحات في هذا الاتجاه أدى بالبعض إلى رفض أن تكون هناك نظرية للتبعية، على غرار نظرية التحديث التي لها إطارها وهيكلها الخاص، والذي يميزها عن غيرها، ولن كل ما يتوفر لدينا لا يعدو أن يكون مجموعة من التيارات والأدبيات المتناقضة بعض الأحيان، ولكنها جميعا تصب في إطار يمكن تسميته بنظريات التبعية[2].

وفي الأخير فإن ممثلي هذا الاتجاه أهملوا بشكل واضح موقع الكتلة الاشتراكية في الاقتصاد الدولي، باعتبار هذه الدول صناعية مهتمة بالتجارة مع العالم الثالث (على سبيل المثال علاقة الاتحاد السوفياتي سابقا بكوبا والهند) هل تقوم بدور المستغل للفائض أم لا؟ ويرى "والرشتين"[3] في هذا الصدد أن الدول الاشتراكية في الشمال هي في الواقع دولة تابعة اقتصاديا للنظام الرأسمالي العالمي، وتلعب دورا اقتصاديا ضعيفا في التحكم بحالة واتجاه الاقتصاد العالمي بصورة عامة، واقتصاد العالم الثالث بصورة خاصة.

أما عندما ينتقل النقاد إلى تحليلات نظرية التبعية فيما يتعلق بالبناء السياسي وجهاز الدولة في المجتمعات التابعة، فيثير هؤلاء النقاد العديد من القضايا التي ربما لم ينجح هؤلاء العلماء في توضيحها، والسبب في ذلك يرجع إلى التركيز الشديد لهؤلاء العلماء على العوامل الخارجية في تشكيل وتحديد طبيعة الدولة التابعة، وبالتالي أعطوا وزنا أقل لدور العوامل الداخلية وطبيعة التركيز الطبيعي والنظام السياسي واشتغاله في الداخل، وفي هذا الإطار يثير الباحث "أحمد زايد"[4] بعض الملاحظات والمآخذ التي يمكن أن توجه إلى هذه النظرية:

1- إن تنميط الدولة التابعة ينظر إلى كل دول العالم كما لو كانت قد مرت بخبرات استعمارية واحدة، فلا شك – كما يضيف الكاتب – أن الاستعمار قد غير من أساليبه في الحكم

---

(1)- عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص ص 64-65.
(2) و(3)- نفس المرجع. ص 64.
(4)- أحمد زايد. الدولة. مرجع سابق. ص ص 85-86.

والسيطرة، وفقا لطبيعة وظروف البلد الذي يقع تحت نير الاستعمار والحقيقة أنه رغم هذا النقد الذي أبداه "أحمد زايد" إلا أن النتيجة واحدة، فمهما اختلفت طبيعة الاستعمار وتغيرت أساليبه في السيطرة والاستغلال، فإن الواقع الذي خلفه وما زال هو واحد في كل الدول التي عرفت الاستعمار سوى بشكله المباشر أو غير المباشر، وبالتالي فإن منظروا التبعية لم يكونوا مهتمين بالتفاصيل والجزئيات بقدر ما كانوا مهتمين بتبيان وفضح أساليب الاستغلال والهيمنة التي مارسها النظام الرأسمالي العالمي وأساليبه المتنوعة، والتي أفضت إلى هذه النتيجة – الدولة التابعة- بكل خصائصها التي سبق ذكرها.

2- أن التنميط يهمل الدولة التي نشأت في التركيبات قبل الرأسمالية أي قبل احتواء الدولة التابعة في النطاق العالمي، وهذه نقطة هامة – كما يضيف الباحث فيما يتصل بتحليل أبنية الدولة في المجتمعات التي أدخلت أشكالا من التنظيمات البيروقراطية الحديثة والتنظيمات العسكرية الحديثة قبل أن تندرج بشكل رسمي تحت النسق الرأسمالي العالمي، وقبل أن يغزوها الاستعمار الرسمي (مصر في عهد محمد علي).

3- إن تنميط يهمل طبيعة الواقع السياسي قبل دخول الرأسمالية أيام كانت معظم هذه الدول خاضعة لنظم ملكية أو إمبراطورية، وبالتالي فإن كان تنميط الدول التابعة بأخذ في اعتباره الفترة الاستعمارية والفترة الانتقالية من الاستعمار إلى الاستغلال (التبعية) فإن عليه أن يأخذ في اعتباره طبيعة الفترة الانتقالية من العهد الإمبراطوري إلى العهد الاستعماري، فتاريخ الدول في العالم الثالث لم يبدأ مع العهد الاستعماري، وإنما انتهت به حضاراتها القديمة.

وكتعليق على هذه المآخذ التي أبداها الباحث "أحمد زايد" فإننا نعتقد أن منظروا التبعية، وطالما انهم انطلقوا من فرضية أو حقيقة وهي أن التخلف والتبعية بدأت منذ أن عرف العالم الثالث الاستعمار أو النظام الرأسمالي العالمي، فإنهم كانوا مهتمين بتوضيح وتحقيق هذه الفرضية أكثر من اهتمامهم بالفترة السابقة، التي لم يكن الفرق فيها واضحا بين الدول المتقدمة الآن والمختلفة، أما توجيه النقد إلى نظرية التبعية من حيث اهتمامها بالعوامل الخارجية على حساب العوامل الداخلية، فنعتقد أن فيه قدر كبير من المبالغة، فمنظروا التبعية لم ينفوا دور العوامل الداخلية، ولكن أعطوا وزنا أكبر للعوامل الخارجية المتمثلة في الاستعمار والإمبريالية، والنظام العالمي، ولكن مع هذا نعترف أن نقطة الضعف في هذه النظرية هي عدم توضيحها جيدا لطريقة الخروج من هذه التبعية، لقد وضحت جيدا أسباب التخلف والتبعية، وآليات النظام

الرأسمالي العالمي في استغلاله للعالم الثالث ووضحت وضحت جيدا طبيعة الدولة التابعة وتأثير النظام الاقتصادي العالمي في ذلك، ولكنها حسب اعتقادنا فشلت في وضع استراتيجية واضحة لدول العالم الثالث لكسر هذه التبعية، وربما يرجع ذلك إلى إغفال هؤلاء المنظرون ما أظهره النظام الرأسمالي الغربي من قدرة على التكيف في مواجهة أزماته، إضافة إلى الضعف الهيكلي للدول الاشتراكية بل وفشلها على أن تكون البديل والمخرج لدول العالم الثالث.

والأحدث التي حدثت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي بينت بكل وضوح هذه الحقيقة فمنذ سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي سابقا شهد العالم توجها جديدا متمثلا في السيطرة الأحادية التي تمثلها أمريكا على كل العالم فلم تنفع تنبؤات منظروا التبعية وخاصة سمير امين وفرانك في انهيار النظام الرأسمالي بل العكس هو الذي حدث .وها هي الولايات المتحدة الأمريكية وبعولمتها تسيطر سيطرة كلية عن العالم دون أدنى اعتبار لأحد

خاتمة

كان الغرض من هذا البحث هو تتبع مسار الدولة في العالم الثالث خلال القرن العشرين الذي تم اعتباره عصر الدولة ، حيث استطاعت هذه الدولة أن تقود عملية التنمية والتحديث رغم المصاعب والتحديات الكبيرة التي واجهتها أثناء القيام بهذه المهمة،وحاولنا من خلال هذه الدراسة التعرض إلى طبيعة هذه الدولة والدور الذي قامت به في بناء المجتمع والاقتصاد وذلك من خلال المداخل النظرية المطروحة في التراث السوسيولوجي ونعني بذلك نظريتا التحديث والتبعية

حقا لقد استطاعت دولة ما بعد الاستعمار في العالم الثالث أن تفرض وجودها سواء على الساحة المحلية أو على الساحة الدولية ، حيث كانت هي الفاعل الرئيسي والقوة الأولى في المجتمع باحتكارها للقوة الايديولوجية والقهرية ، ورغم سيطرة الحزب الواحد والحكم الشمولي في كثير من دول العالم الثالث طوال هذه الفترة ، إلا أن هذا لا يمنعنا أن ننفي الدور الكبير الذي قامت به والمجهودات المعتبرة التي بذلتها والمكتسبات التي حققتها ،وعلى هذا يمكننا القول أن الدولة في العالم الثالث وطوال السنوات التي أعقبت الاستقلال وحتى العقد الأخير من القرن الماضي كانت قوة فعالة ومؤثرة في جميع الأحداث رغم بعض الانتكاسات التي سجلت في مجال التنمية .

ونحن في بداية قرن جديد وبعد الأحداث التي سجلت في نهاية القرن الماضي من سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان نموذجا لكثير من دول العالم الثالث وبعد انهيار الاشتراكية كمنهجا وليديولوجية، وحل محلها اقتصاد السوق والخصخصة وهبوب رياح الديمقراطية وحقوق الإنسان وبعد بروز خطاب العولمة الذي يبشر بانتهاء عصر الدولة القومية أو الوطنية عما عرفناها في القرن العشرين وبروز الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، كيف سيكون مصير هذه الدولة ؟

يمكن القول من خلال الأحداث الأخيرة المسجلة أن الدولة الوطنية ستبقى هي القوة الفاعلة داخليا وخارجيا وأن فكر الداعي إلى زوالها هو طرح غير موضوعي وينم عن أهداف خاصة وينبع من ايديولوجيا خاصة أيضا تريد من خلالها نشر نوع من الفكر المهيمن لصالح قوة واحدة ومصالح اقتصادية للسيطرة على كل ثروات العالم .

إن دولة العالم الثالث أما م هذا الطرح وهذا الزخم من الفكر المهيمن يجب أن تتكيف مع هذه التطورات وخاصة قضية الديمقراطية واقتصاد السوق وحقوق الإنسان والنظر إلى المستقبل وفق رؤية استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار مصالحها ومصالح فضاءها المحيط بها .

والتعامل مع العولمة باعتبارها واقعا مفروضا عليها ولكن وفق أهدافها ومصالحها الحيوية،

وهذا ما يجب أن تعيه جيدا الدول العربية التي تتعرض إلى تحديات ورهانات حقيقية تهدد مستقبلها وكيانها .

المراجـــع باللغة العربية

1. أحمـد الحارثي. عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدول. في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب. المغرب: إفريقيا الشرق العربي. 1992. ص 85.
2. أحمد ثابت. الدولة والنظام العالمي. مؤشرات التبعية ومصر. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية. 1982. ص56.
3. أحمد زايد. البناء السياسي في الريف المصري. القاهرة: دار المعارف. 1981. ص ص 76-78.
4. أحمد زايد. البناء السياسي في الريف المصري. تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة. القاهرة. دار المعارف. 1981. ص 162.
5. أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. ص 31.
6. أحمد زايد. علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية. القاهرة: دار المعارف. 1976. ص 144.
7. أرسطو. السياسات. ترجمة الأب اوغسطين برباره. بيروت: اللجنة الدولة لترجمة الروائع الإنسانية. 1975. ص 9.
8. إسماعيل صبري عبد الله. <حوار الشمال والجنوب والعالم الثالث>. القاهرة. منتدى العالم الثالث. ص5.
9. إسماعيل صبري عبد الله. نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب. 1976. ص 131.
10. إسماعيل عبد الباري. أبعاد التنمية. القاهرة: دار المعارف. 1972. ص ص 46-47.
11. إسماعيل علي سعد. أسس علم الاجتماع السياسي. القاهر: ادر المعارف. الطبعة3. 1981.ص ص 27-28.
12. أنـدرو ويبســتر. مدخـل لسوسيولوجيا التنمية. ترجمة حمدي يوسف. بغداد: دار الشؤون الثقافية 1986.ص68.
13. أندريه جندرفرانك. تطور التخلف. في بول سويزي وآخرون. الإمبريالية وقضايا التطور في البلدان المتخلفة. ترجمة عصام خفاجي. بيروت: دار بن خلدون. 1980. ص 102.
14. أنريك اوتيزا. <الاعتماد الجماعي على الذات>. في أنريك اوتيزا وآخرون. الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب. 1985. ص 11
15. أنظر: موريس غورنيويه. العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم. ترجمة سليم مسكور. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بدون سنة ص 47.
16. إيليا حريق. <الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية>. مجلة المستقبل العربي. (عدد121. مارس 1989).
17. السيد الحسيني. النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم. القاهرة: دار المعارف. الطبعة الرابعة. 1983. ص 40.
18. السيد الحسيني. دراسات في التنمية والتخلف دراسة بنائية تاريخية. القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، 1982. ص 12.
19. السيد الحسيني. علم الاجتماع السياسي – المفاهيم والقضايا- القاهرة: دار المعارف. الطبعة الثالثة. 1984 ص 18.
20. برتـراند بـادي وبـيار بير نهاوم. "معاودة الحوار حول سوسيولوجيا الدولة". المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية لليونسكو. (عدد 140 جوان 1994). ص ص 12-13.
21. برتراند بادي وبيير برنبتوم. <معاودة الحوار حول سوسيولوجيا الدولة>. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. اليونسكو. (عدد 140 يونيو 1994). ص 5.
22. برتـراند بادي. الدولة المستوردة. -تغريب النظام السياسي-. ترجمة لطيف فرج. القاهر: دار العالم الثالث. 1996. ص 5.

23. برتراند بادي. الدولتان. السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام. ترجمة لطيف فرج. القاهرة. باريس. دار الفكر للدراسات والنشر 1991. ص 123.
24. برهان غليون. الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي. في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب. مرجع سابق. ص 39.
25. بريان تيرنر. ماركس ونهاية الاستشراق. ترجمة يزيد صايغ. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. 1981. ص 10.
26. بهجة قرني. خوافذ متغربة ولكنها باقية. - تناقضات الدولة العربية القطرية-». المستقبل العربي. (العدد 105. نوفمبر 1987). ص 33.
27. بوتومور. الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي. ترجمة محمد الجوهري. وآخرون. القاهرة: دار المعارف. الطبعة الثانية. 1978. ص 35.
28. بوتومور. تمهيد في علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري وآخرون. القاهرة: دار المعارف. الطبعة الخامسة. سنة 1981. ص 216.
29. بوتومور. علم الاجتماع السياسي. ترجمة وميض نظمي. بيروت: دار الطليعة. 1986. ص 8.
30. بوتومور. علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق. ص ص 96-97.
31. بول بارن وبيف لاكوست. الاقتصاد السياسي للتخلف. بيروت: دار الطليعة. الطبعة 2. 1982. ص 36
32. بيتر ورسلي. العوالم الثلاثة الثقافية والتنمية العالمية. ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله. الجزء الأول. بغداد: دار الشؤون العامة. 1987. ص 49.
33. بيتر ورسلي. العوالم الثلاثة. -الثقافة والتنمية العالمية-. ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله. الجزء الثالث. بغداد: الشؤون العامة. 1987. ص ص 84-85.
34. بيير برنباوم. «القومية: مقارنة بين فرنسا وألمانيا». المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. اليونسكو. (عدد 133 أوت 1992). ص 61.
35. جـان بيار كوت وجان بيار موني. من أجل علم اجتماع سياسي. ترجمة محمد هناد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1985 ص 11.
36. جان ماري دانكان. علم السياسة ترجمة محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1992. ص 135.
37. جمـال بـوفزاطة. خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي. رسالة مـاجستير غيـر منشورة. جامعة القاهرة. 1989. ص ص 104-105.
38. جورج بوردو. الدولة. ترجمة سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. 1985. ص 39.
39. جورج زيناتي. «المداول الحضاري لفلسفة هوبز السياسية».الفكر العربي. عدد 22. مرجع سابق. ص ص 393-394.
40. جورج كتورة. السياسة عند أرسطو. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1987 .ص70.
41. جورج لابلسد وريتيه لورو. مقدمات في علم الاجتماع. ترجمة هادي ربيع. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. 1986. ص 227 .
42. جيوفاني سارتوري. «إعادة النظر في الديمقراطية». المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية لليونسكو. (عدد 129
أوت 1991) ص 06.
43. حازم الببلاوي. «الدولة الريعية». مجلة المستقبل العربي. (عدد103 سبتمبر 1987). ومحمود عبد الفضيل. «السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية». نفس المرجع.
44. حـازم صـاغية. «ثيكولوماكيا فيللي». مجلة الفكر العربي. (عدد 22 سبتمبر- أكتوبر 1981). ص 402.
45. حسن الساعاتي. علم الاجتماع الخلدوني قواعد المنهج. بيروت: دار النهضة العربية. 1972.
46. حسن صعب. علم السياسة. بيروت: دار العلم للملايين. الطبعة الرابعة. 1967. ص 75.
47. حمدي عبد الرحمان. «أزمة الدولة في إفريقيا». السياسة الدولية. (عدد 98 أكتوبر 1989). ص 80 وibid. P689
48. حمدي عبد الرحمان. «المناظرة حول شكل الحكم وطبيعة الدولة في إفريقيا». مجلة السياسة الدولية. (عدد 98 أكتوبر 1989). ص ص 81-82.

49. ر. بودون. بوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1986. ص 31.
50. رمزي زكي.فكر الأزمة دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي. القاهرة: مطبعة مدبولي. 1987. ص ص 77-78.
51. روبـارت كارنـيرو. <نظرية في نشأة الدولة>. مجلة الفكر العربي. (عدد 22 سبتمبر/أكتوبر 1981) .ص ص 07-08.
52. روبـرت داهـل. التحلـيل السياسي الحديث. ترجمة علاء أبو زيد. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.1993.
53. سـعد الديـن إبراهيم وآخرون. المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1988. ص 70.
54. سعد الدين إبراهيم. مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي. منتدى الفكر الغربي. عمـان. 1986. ص ص 30-32.
55. سعد الدين إبراهيم. مصر في ربع قرن. بيروت: معهد الإنماء العربي. 1981. ص 13.
56. سعد الدين إبراهيم. نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث. في استراتيجية التنمية في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1978. ص 64.
57. سعيد بن سعيد العلوي. <نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث>. المستقبل العربي. (عدد 158. 1992). ص 65 .
58. سمير أمين. <<مضاعفات إخفاق أيديولوجيا التنمية>>. مجلة الوحدة. (عدد 28. 1976). ص51.
59. سمير أمين. <حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية>. المستقبل العربي. (عدد 93. 1987). ص 91.
60. سمير أمين. التراكم على الصعيد العالمي. ترجمة حسن القبيسي. بيروت: دار بن خلدون. الطبعة الثالثة. 1981. ص 31.
61. سمير أمين. التطور اللامتكافئ. دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة. ترجمة برهان غليون. بيروت: 1978. ص ص 147-148.
62. سيمور مارتن ليبست وكيونج سونج وجون نوربر. <تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية>. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. اليونسكو. (عدد 136. ماي 1993). ص ص 05-06.
63. عادل حسين. نحو فكر عربي جديد. القاهرة: دار المستقبل العربي. 1985.
64. عادل حسين. نحو فكر عربي جديد. بيروت: دار المستقبل العربي. 1985. ص 56.
65. عبد الإله بلقزيز. <الدولة والسلطة والإيديولوجيا. نحو إعادة نظر مفهومية وسياسية>. مجلة المستقبل العربي.
(عدد 167 جانفي 1993). ص 62.
66. عـبد الباسـط عبد المعطي في عاطف فؤاد. الحرية والفكر السياسي المصري. القاهرة: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. 1988. ص ك.
67. عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري. علم اجتماع التنمية. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. 1984. ص ص 160-161.
68. عبد الخالق عبد الله. التبعية والتبعية السياسية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1986. ص ص 71-75.
69. عبد الرحمان ابن خلدون. المقدمة. بيروت: دار مكتبة الهلال. 1988. ص ص 128-129.
70. عبد العزيز ضيف الله. الدولة والبناء القبلي. حالة مجتمع الأردن. رسالة دكتوراه الدولة غير منشورة. جامعة القاهرة. 1991. ص 27.
71. عبد الغفار رشاد. قضايا نظرية في السياسة المقارنة. جامعة القاهرة. مركز البحوث والدراسات السياسية 1993. ص234.
72. عبد الغني بسيوني عبد الله. النظام السياسية: أسس التنظيم السياسي. بيروت: الدار الجامعية. 1981. ص 17.
73. عـبد الغني عبود. "القول في التنمية فات المسؤولين في العالم العربي سماعها". مجلة الفكر العربي. (عدد 45 مارس 1987). ص 77.

74. عبد القادر سيد أحمد. المفاوضات بين الشمال والجنوب. ترجمة عبد الحميد حاجيات وابراهيم تابري.الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1983. ص 83.
75. عبد الله العروي. مفهوم الإيديولوجيا. بيروت. دار التنوير للطباعة والنشر. 1983. ص 95.
76. عبد الواحد عبيدة، <العجز الغذائي ماذا وراء الأرقام>.مجلة الوحدة (عدد 25. أكتوبر 1986). ص5
77. عدي الهواري. الاستعمار الفرنسي في الجزائر. بيروت. دار الحداثة. 1983. ص 202.
78. عـز الديـن شكري. <أزمة الدولة في إفريقيا>. مجلة العلوم السياسية. القاهرة: (عدد 110 أكتوبر 1992).
ص ص 40-68.
79. علي الكنز.<من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية>. المستقبل العربي.(عدد 158 أفريل 1992). ص ص 70-71.
80. عمر مهيبل. البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1991. ص ص 189-191.
81. فـريل هـيدي. الإدارة العامـة - مـنظور مقارن - ترجمة محمد قاسم القريوني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1985. ص ص 165-166.
82. فليب برار وبيار دولنار كليز. الإمبريالية. ترجمة عيسى عصفور. بيروت. منشورات عويدات. 1982. ص ص 95-96.
83. فيصل دراج. <مفهوم السلطة عند بولنزاس>. الفكر العربي. عدد 22. مرجع سابق. ص ص 413 - 414.
84. كرستيان بالوا. الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ترجمة عادل عبد المهدي. بيروت: دار بن خلدون. الطبعة الثانية. 1980. ص 190.
85. كمـال المنوفـي.<السياسة مفهوم وتطور وعلم>. مجلة الفكر العربي. (عدد 22 سبتمبر - أكتوبر 1981). ص ص 103-104.
86. ليفي بريل. العقلية البدائية. ترجمة محمد الفصاص. القاهرة: مكتبة مصر. بدون سنة.
87. مارسيل بريلو. علم السياسة. ترجمـة محمـد برجاوي. بـيروت - باريس: منشورات عويدات. الطبعة الثالثة. 1983.
88. محسن عبد الإله. التبعية وإشكالية الاستقلال في العالم الثالث. المغرب نموذجها. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عين شمس. 1985. ص 126.
89. محمد الأخضر بن حامين. <نقد مفهومي المركز والمحيط>. مجلة الطليعة (عدد6. 1974). ص ص 41-50 .
90. محمد الجوهري في أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث. الرؤية السوسيولوجية. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 1987. ص ص 6-7.
91. محمـد الجـوهـري وآخـرون. دراسـات فـي التنميـة الاجتمـاعيـة. القـاهـرة: دار المعـارف. الطبعة الخامسة.1984. ص 520.
92. محمـد السـويدي. علـم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. بدون سنة ص8.
93. محمد السيد سعيد. نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية. في عادل حسين وآخرون. مرجع سابق. ص 138.
94. محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1979 ص ص 470-471.
95. محمد علي محمد. أصول علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. بدون سنة. ص 111.
96. محمد فايز عبد السعيد. الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي. بيروت: دار الطليعة. الطبعة الثانية 1989. ص 129.
97. محمد فقيه. <التنمية والتبعية في مجلة دراسات عربية>. مجلة الفكر العربي.(عدد 45. 1987). ص 217.
98. محمـد نصـر منها. مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة. دراسة مقارنة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1981. ص 40
99. محمود الكردي. دراسات في التنمية والتخلف. القاهرة: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع. بدون سنة. ص 223

100. محمود عبد الفضيل. الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1982. ص ص 60-61.
101. محمود عبد الفضيل. الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1982. ص 27.
102. محمود عبد المولى. العالم الثالث ونمو التخلف. الدار العربية للكتاب. 1982. ص 65.
103. محمود عوده. الفلاحون والدولة. بيروت: دار النهضة العربية. 1982. ص ص 22-23.
104. مغنية الأزرق. نشوء الطبقات في الجزائر. دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية. 1982. ص ص 177-178.
105. موريس دوفرجيه. علم الاجتماع السياسي. ترجمة سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.1991.ص5 .
106. مونيك شوميلية وكلود كورفوازيه. مدخل إلى علم الاجتماع السياسي. ترجمة إسماعيل الغزال. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1986. ص 57.
107. ميشال مياي. دولة القانون - مقدمة في نقد القانون الدستوري- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1990 ص 21.
108. ن. بارتس وس. كولبورد ود. لومبرسيه. ديمقراطية التعليم وسيكولوجية التربية. ترجمة زهير السعداوي. بيروت. دار بن خلدون. 1980. ص ص 11-28.
109. نادية رمسيس فرج. «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم العربية». المستقبل العربي. (عدد 91. 1991). ص41.
110. نادية رمسيس. النظرية الغربية والتنمية العربية في عادل حسين وآخرون. التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1984. ص 170.
111. نزيه نصيف الأيوبي. العرب ومشكلة الدولة. بيروت: دار الساقي. 1992. ص ص 16-17.
112. نقولا تيماشيف. نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. ترجمة محمد عودة وآخرون. القاهرة: دار المعارف. الطبعة الثامنة. 1983. ص 320.
113. نيكوس بولنزاس. الإيديولوجيا والسلطة. نموذج الدولة الفاشية. ترجمة نهلة الشهال. بيروت: دار ابن خلدون. 1979. ص 06.
114. نيكوس بولنزاس. السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية. ترجمة عادل غنيم. بيروت: دار ابن خلدون. الطبعة الثانية. 1983. ص ص 49-51.
115. نيل سلمسر. «النظريات السوسيولوجية». المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. لليونسكو. (عدد 139 فبراير 1994). ص 18.

المراجع باللغة الفرنسية

116. A.G. Frank. L'accumulation Dépendante. Paris. Antropos. 1978. p 18.
117. Alain Touraine. Production de la Société. Paris. Le Seuil. 1972. p 522.
118. Ali Kazangicil. < Théorie de L'Etat et Analyse de l'état Moderne Turc>.
119. André Gunder Frank.. <Soeiologie du Développement et Sous-développement de la Sociologie>. Cahiers Internationaux de Sociologie. (Janvier-Juin 1967). P 105.
120. ANDRE TIANO. "Les Obstacles à L'Etude De La Dépendance". Revue Tiers Monde. Tome 23. (n°:91. Juillet- September 1982).PP461-474.
121. Aron. Les Etapes de la Pensée Sociologique. Op cit. PP 203-205.
122. Badie et Birnbaum. Op cit. PP 11-16.
123. Bertrand Badie ET Pierre Birnbaum. The Sociologie Of The State. The University of chicaco press. 1983. PP 25-26.
124. Ch. Beaudelot et R. Establet. L'école Capitaliste en France. Paris. Maspero. 1972.
125. CH. PALLOIX. «Critique de l'économie Politique du Tiers Monde ».In Connaissance du Tiers Monde. OP cit. PP 161-162.
126. G. ROCHER. op. eit. pp 209-210.
127. Giorgio Bonomi. <La Théorie Gramseienne de L'état>. Les Temps Modernes. (N° : 343 février 1975). PP 977-978.
128. Gunnar Myrdal. <L'état Mon dans les pays sous développés>. Revue Tiers Monde. (N° : 37-39.1969). PP 5-24.
129. Guy Roeher. Le Changement social. Paris. Edition. H.M.H. 1969. P 129.
130. GUY Rocher. Op cit. PP 209-210.
131. Hamza Alavi. "L'Etat Dans Les Societés post-coloniale". Temps Moderne. (Juillet-October 1972). PP 685-708.
132. I. WALLERSTEIN. "L'économie-Monde".in Connaissanee du Tiers Monde. Cahier Jussieu. Université Paris 7. 1978. PP 101-102.
133. J. Leca et J.C. Vatin. Le Systeme Politique Algérien.
134. J.P. Cot et J. P. Mounier. Op cit. PP 58-59.
135. Jallée. OP cit. PP 160-161
136. Jean Pierre Cot et Jean Pierre Mounier. Pour Une Sociologie Politique. Tome2. Paris. Edition Du Seuil. 1974. p 132.
137. John P. Entelis. Comparative Politics of North Africa.
138. Josef Schumpeter. Imperialisme et Classes Sociales. Paris Edition de Minuit. 1972. p24.
139. KADER Amour et Autres . La Voie Algérienne. Paris. Maspero. 1974.
140. Kostas Vergoupoulos. <L'état dans le capitalisme Periphirique>. Revue Tiers-monde. (N° : 93 janvier – mars 1983). P44.
141. Lahouari Addi. L'impasse du Populisme : L'Algérie Collectivité Politique et Etat en Interdiction. Alger E.N.L. 1990.
142. M. Weber. Le Savant et le Politique. Alger. ENAG/ EDITION 1991.p 53
143. Marnia Lazreg. The Emergence of Classes in Algeria. A Study of Colonialism And Socio-Political Change (Boulder Coloned. West View. Press 1976).
144. Mourier. Et Cot. Op cit. P 139.
145. P. BAIROCH. LE Tiers Monde Dans l'impasse. Paris. Gallimard. 1971. P 24
(1) P. Fogyrollas. L'obscurantisme contemporaine. Paris. S.P.A.G. 1982. p 181.
146. P. Fogyrollas. Op cit. PP 224-225.
147. P. Jallee. L'impérialisme en 1970. Paris. P.C.M. 1973. P 169.
148. P. salama, et J. valier. L'industrialisation dans le sous développement. Paris. P.C.M. 1982. P 08.
149. P. salama, et J. valier. Une introduction à l'économie politique. Paris. P.C.M. 1981. P 14.
150. Paul Vieille. Op Cit PP 10-12.
151. Paul Vielle.(L'Etat Peripbirique Et Son Heritage). Peuples Méditerranéennc. (n° 27-28 Avril – Septembre 1984). P 5.
152. Peuples mediteraneens. (N°: 27-28 Avril – Septembre 1984). P 68.
153. Pierre Bourdieu et Jean claude Passeron. Les Heritiers. Paris. Editlon des Minuits. 1964. et Pierre Bourdieu et Jean claude Passeron. la Reproduction. paris. Edition des Minuits 1970.

154. Pierre fou Geyrollas. Sciences Sociales et Marxisme. Paris. Payot. 1982. PP 223-224.
155. R. Aron. Démocratie et totalitarisme. Paris. Edition Idées. PP 148-149.
156. R. Aron. La Lutte de Classe Nouvelles Leçons Sur Les Sociétés Industrielles. Paris. Edition Gallimard. 1964. PP 163-170.
157. R. Aron. Les étapes de la pensée sociologique. Paris. Edition Gallimard. 1967. P 22.
158. R. Duvall Et L.R Freeman. "The Stat And Dependent Capitalism". International Studies Quartely. Vol 25 (N°:01 MARCH 1981). P 106.
159. R. Ralford and R. Fragland. Powers of Theory: Capitalism The State And Democracy. Combridge University, London, New york. 1985. p2.
160. Rachid Tlemçani. State And Revolution in Algeria (London Zed Books 1986).
161. RALFORD. Op cit. pp. 3-10.
162. Rymond Aron. Dix Huit Leçons sur la Société Industrielle. Paris. Gallimard. 1962. p 2.
163. SAMIR Amin. Sociétés Précapitalstes et Capitalisme.Paris. P 337.
164. Victor M. Peres Dias. State. Bureaucracy and Civil Society. Mac Millaw. Pres. L.T.D. 1978. P6.
165. William B. Quardt. Revolution and Political Leaders Hip.

طبع بمطابع الدار الهندسية
تليفون/فاكس : ٥٤٠٢٥٩٨